

رئيس مجلس الأمة الجاهد صالح قوجيل يكتب الحقائق التاريخية عبر "الشعب":

مهاجمة المهاجرين الجزائريين.. انحطاط لدى جزء من السياسيين الفرنسيين

■ اتفاق 1968 منذ توقيعه إلى اليوم لم يخدم إلا الجانب الفرنسي ■ لهذا قرر الرئيس بومدين إيقاف توافد مهاجرين جدد في 1973 ■ 07

الحكومة تدرس ملفات هامة تجسيدا لتوجيهات الرئيس

تحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية
وتحسين معيشة المواطنين

■ متابعة وتقييم تنفيذ البرامج التنموية لولايتي الجلفة وتندوف ■ 02

الشعب
ech-chaab
بمبادرة إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

رئيس الجمهورية أكد أنها ستتم بسلاسة و صداقة.. خبراء لـ "الشعب":

الجزائر-الاتحاد الأوروبي.. عملية جراحية لاتفاق الشراكة

■ المطلوب شراكة تضمن الإنصاف..
■ قرار سيادي تمليه التحولات الاقتصادية..
■ مراجعة الاتفاق بما يخدم الجزائر..
■ وتكريس مبدأ رابح-رابح

05-04

رغم كل المحاولات البائسة واليائسة لاستهدافها.. "الجيش":

الجزائر مثال للاستقرار والطمأنينة



الرئيس تبون باشر مهامه لعهدة ثانية مواصلا حمل أمانة ثقيلة

■ الجزائر الجديدة تحظى
بدعم كافة الجزائريين المخلصين
■ استكمال مسار البناء مسعى نبيل
لتحقيق المشروع النهضوي
■ مكاسب واضحة تحققت لا يخفيها
نكران ولا يحجبها تدليس
■ حوار وطني مفتوح من أجل تخطيط
المسيرة وتجسيد الديمقراطية الحققة
■ العهدة الثانية مرحلة جديدة لتعزيز
الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية
■ السليل جاهز لرفع التحديات ومواجهة التهديدات
مهما كان نوعها ومصدرها

03

الجزائر- طوغو سهرة اليوم بعناية

"الخضراء" الانتصار
للاحتفاظ بالصدارة

13-12

مزامعة مثيرة للسخرية من صديقة لوبي أرباب العمل الفرنسيين

سارة نافو.. بوق يطلق
"عويل" المخزن

06

الصحراء الغربية أمام لجنة تصفية الاستعمار للأمم المتحدة.. متدخلون:

الأراضي الصحراوية لم تكن يوما
مغربية باعتراف سلاطين مراكش

03

استقبل المدير العام لصندوق النقد العربي.. فايد: تعزيز مسار التكنولوجيا الرقمية والمالية

الجزائر تريد الاستفادة من برامج الدعم التقني ومرافقة القدرات

الرقمية والمالية، مما سيفتح المجال للابتكارات المالية وتحسين الولوج إلى خدمات مالية ومصرفية أكثر حداثة.

وأعرب فايد عن ارتياحه للديناميكية الجديدة التي تميز صندوق النقد العربي، مشيراً إلى أن «الجزائر تريد الاستفادة من برامج الدعم التقني وتعزيز القدرات التي سيتم إطلاقها قريباً، كما طلب من التركي ضمان تواجد أكبر للمورد البشري الجزائري ضمن تشكيلة موظفي وإطارات هذه المؤسسة». من جهته، أطلع الوزير فايد على التقدم «الملاحظ» في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لصندوق النقد العربي، خلال الاجتماعات السنوية لصندوق التي جرت شهر ماي الفارط بالقاهرة.

وأكدت الوزارة، أن التوجه الجديد يهدف إلى تعزيز دور صندوق النقد العربي في المنطقة، من خلال تقديم دعم أكثر فعالية وذي جودة للبلدان الأعضاء. تجدر الإشارة، إلى أن صندوق النقد العربي، المؤسس في 1976، يعد مؤسسة مالية إقليمية، مهمتها دعم الاستقرار النقدي والمالي في العالم العربي وترقية التعاون الاقتصادي وتسهيل الانتقال نحو أنظمة الدفع الحديثة وكذا تقديم مساعدة تقنية للبلدان الأعضاء وتمويل مشاريع تنموية وتشجيع تنسيق السياسات الاقتصادية. وتعد الجزائر مساهماً «هاماً» في صندوق النقد العربي محتلة المرتبة الثانية من حيث مشاركتها في رأس المال الاجتماعي إلى جانب العراق وبعد المملكة العربية السعودية.

استقبل وزير المالية، عزيز فايد، الثلاثاء، بالجزائر العاصمة، المدير العام ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، فهد بن محمد التركي، الذي تطرق معه إلى حالة التعاون بين الجزائر والبنك الدولي وهاته المؤسسة المصرفية، حسب ما أفاد به بيان للوزارة.

«خلال اللقاء، بحث الطرفان الوضع الحالي للتعاون الثنائي بين الجزائر وصندوق النقد العربي وأفاقها المستقبلية». وأضاف المصدر، أن هذا التعاون القائم على تعزيز الإمكانيات، يرتكز أساساً على الدعم التقني الرامي إلى دعم إصلاحات العصرية التي باشرتها بلادنا».

وأشار البيان، إلى أن زيارة التركي تندرج في إطار مشاركته في المؤتمر الدولي من تنظيم صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوزارة، الذي ينطلق إلى نشر ورقة الطريق المتعلقة بمشروع تطوير المدفوعات الرقمية ورقمنة الخدمات المالية في الجزائر.

وفي هذا الإطار، «تقدم الوزير فايد بشكره الخالص لبن محمد التركي على نوعية الخبرة المقدمة من طرف صندوق النقد العربي في هذا المحور من التعاون»، مبرزا القيمة المضافة التي يقدمها هذا المشروع للبلاد، لا سيما في مجال عصرية القطاع المالي وتعزيز الإدماج المالي.

وثنى الوزير «الدعم المستمر» الذي يقدمه صندوق النقد العربي، مشيراً إلى أن هذا التعاون يعزز قدرة الجزائر على انتاج مسار التكنولوجيا

الحكومة تدرس ملفات هامة تجسيدا لتوجيهات رئيس الجمهورية

تحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين معيشة المواطنين

متابعة وتقييم تنفيذ البرامج التكميلية لولايتي الجلفة وتندوف ■ تكوين اليد العاملة المؤهلة يعزز التعاون مع الشركاء الاقتصاديين ■ استكمال الإطار التنظيمي المتعلق بالطيران المدني وتعزيز تدابير سلامته



في إطار استكمال الإطار التنظيمي المتعلق بالطيران المدني وتعزيز تدابير سلامته وفقا للمعايير المعتمدة من قبل المنظمة الدولية للطيران المدني.

وفي إطار متابعة تجسيد تعليمات السيد رئيس الجمهورية المتعلقة برقمنة الخدمات العمومية، تدارست الحكومة سبل تطوير أداء الوكالة الوطنية للرقمنة في الصحة. أخيراً، استمعت الحكومة إلى عرض مرحلي حول تقدم تنفيذ البرنامج الاستكشافي الذي أقره السيد رئيس الجمهورية لشباب أصحاب المؤسسات الناشئة للاطلاع على تجارب الدول الرائدة تكنولوجيا، والذي يمنح الفرصة لنحو 450 مؤسسة ناشئة جزائرية لاكتشاف النظم البيئية للابتكار في هذه الدول».

القطاعات في الولايتين المعنيتين واتخاذ التدابير اللازمة لتسريع وتيرة استكمالها، بالنظر للأثر الكبير المنتظر منها لتحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين ظروف معيشة المواطنين ونوعية الخدمات العمومية.

كما استمعت الحكومة إلى عرض حول دخول التكوين المهني، الذي انطلق يوم أمس، تم خلاله إبراز البرامج المتاحة والرامية إلى تكوين اليد العاملة المؤهلة، لاسيما في القطاعات التي تحظى بالأولوية في السياسة الوطنية للتنمية، وسبل تعزيز التعاون مع الشركاء الاقتصاديين. كما تناولت الحكومة بالدراسة مشروع مرسوم تنفيذي يحدد كفايات التصديق على المطارات ذات الاستعمال الدولي، والذي يندرج

ترأس الوزير الأول نذير العرابوي، أمس الأربعاء، اجتماعاً للحكومة خصص لمتابعة تنفيذ البرامج التكميلية التي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لفائدة ولايتي الجلفة وتندوف، إلى جانب الاستماع لعروض تتعلق بعدة قطاعات، حسب ما أفاد به بيان لمصالح الوزير الأول، هذا نصه الكامل:

«ترأس الوزير الأول، السيد نذير العرابوي، الأربعاء 9 أكتوبر 2024، اجتماعاً للحكومة خصص لمتابعة تنفيذ البرامج التكميلية التي أقرها السيد رئيس الجمهورية لفائدة ولايتي الجلفة وتندوف، من خلال الوقوف على مدى تقدم تجسيد المشاريع المسجلة لفائدة مختلف

ثمن التقدم الملحوظ في تحقيق الأهداف المسطرة.. شرفة:

مشروع السد الأخضر.. ضمن أولويات السلطات العليا للبلاد

بسنة 2025 لإجراء استباقي»، كما ذكر بالأهمية التي يكتسبها هذا المشروع الهام، الذي يندرج ضمن أولويات السلطات العليا للبلاد، نظراً لأبعاده البيئية والاقتصادية.

وأكد الوزير كذلك، توجيهات للإطارات ومديري المؤسسات المشرفة على إنجاز هذا المشروع «الانتاج العمل الاستباقي والميداني والسلاسة في تجسيد مختلف العمليات، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في هذا الإطار».

لغابيات، ومجمع الهندسة الريفي RCD، والمكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية RDE، والمحافظة السامية لتطوير الري RDR.

وبعد عرض الحصيلة الخاصة بمختلف العمليات في كل ولاية (الغراسات وقطاع حشد المياه وفتح المسالك، وأشغال التهئية...)، «ثمن الوزير التقدم الملحوظ في تجسيد الأهداف المسطرة لسنتي 2023 و2024، وشدد على ضرورة الشروع في تجسيد البرنامج الخاص

ثمن وزير الفلاحة والتنمية الريزية يوسف شرفة، الثلاثاء، التقدم الملحوظ في تجسيد الأهداف المسطرة لسنتي 2023 و2024 في إطار مشروع بعث وتوسيع السد الأخضر، حسبما أفاد بيان للوزارة. جاء ذلك خلال ترؤسه اجتماع عمل خصص لتقييم مدى تجسيد مختلف العمليات المسجلة في إطار المشروع، بحضور محافظي الغابيات ومديري المصالح الفلاحية بالولايات 13 المعنية بالمشروع وكذا إطارات المديرية العامة

موريتانيا ضيف شرف الصالون الدولي للاستثمار الفلاحي

عرض أحدث الابتكارات والتقنيات الفلاحية بالجزائر

شهدت خلال السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في هذا المجال.

من جهته، اعتبر عبد القادر طويسات، رئيس المجلس الوطني المهني المشترك لشعبة الإبل، والذي كان مرفوقاً بإحديتين في الشعبة، هما مينة عواشيرة من وادي سوف وهيبية بوخاري من ورقلة، بأن الصالون الدولي يشكل مناسبة للتعريف بشعبة تربية الإبل التي تتم على مستوى 26 ولاية عبر القطر الوطني، مشيراً إلى وجود برنامج لتسويق لحوم الإبل عبر الوطن بأسعار تعادل نصف أسعار لحوم الأغنام والأبقار.

في نفس الصالون، استعرضت الباحثة الشابة بشرى قدوار، تجربتها المبتكرة في إنتاج الجبن من حليب الناقة ونظمت مبادرة لتذوق هذا النوع من الجبن الذي استحسنه ضيوف الصالون.

وأضاف في هذا الصدد، بأن هذا الصالون الدولي يعرف مشاركة 80 عارضا من مختلف ولايات الوطن، بين مهنيين وخبراء ومستثمرين في المجال الفلاحي، بحضور سفراء معتمدين بالجزائر 10 دول إفريقية، مما يجعل منه «فضاء لبعث شراكة اقتصادية في النشاط الفلاحي ومناقشة محاضرات حول الزراعات الاستراتيجية والزراعة الصحراوية».

بدوره، أبرز محمد يزيد حمبلي، رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة، بأن هذا الصالون، الذي تشارك فيه 25 غرفة فلاحية ولائية، يمثل فضاء لتشجيع التعاون جنوب-جنوب وفق مبدأ رابع-رابع وتطوير الشراكة الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي في المجال الفلاحي وكذا تمكين المستثمرين الأجانب من استكشاف الفرص الكثيرة التي تقدمها الجزائر التي

أكد مشاركون في الطبعة الثانية من الصالون الدولي للاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا الذي افتتح، الثلاثاء، بعناية، أن هذه النظاهرة تشكل «مناسبة لعرض أحدث الابتكارات والتقنيات في مجال الفلاحة وبعث فرص الاستثمار التي وفرتها الجزائر للشركاء الأجانب». وأوضح سالم رابيا، ممثل مؤسسة الاتصال وتنظيم المعارض، التي تشرف على تنظيم الصالون في الفترة الممتدة بين 8 و10 أكتوبر الجاري بفندق الشيراتون بعناية، بأن هذه الطبعة، التي تم فيها اختيار الجمهورية الإسلامية الموريتانية كضيف شرف، تعرف مشاركة قوية للمؤسسات الناشئة، حيث تشكل بالنسبة لهم فرصة لاكتساب الخبرة وخلق فرص وأسواق جديدة وتوسيع مجال شراكاتهم.

وزير المالية يترأس اجتماعا تنسيقيا حول تعزيز الموارد المالية

ورقة طريق لتعبئة الموارد الجبائية والجمركية والعقارية

في هذا السياق، أشار الوزير إلى «أهمية تعبئة الموارد الجبائية والجمركية والعقارية لبلوغ الأهداف المسطرة». كما أكد على ضرورة وضع ورقة طريق واضحة لتحسين تحصيل هذه الموارد. وفي هذا المنظر، دعا الوزير إلى تكريس ثقافة مالية من خلال اتصال فعال وناجح بغية تحسيس كل مواطن بمساهمته في تحقيق ازدهار البلد ورفاهيته، حسب نفس المصدر.

وفيما يخص عرض المفتشية العامة للمالية، تم تقديم أربعة محاور استراتيجية متصلة بمؤشرات أداء واضحة، تبين وضعية تنفيذ تعبير إيجابية. ويتعلق الأمر لاسيما بتحسين نطاق ونوعية المراقبة التي تقوم بها المفتشية ومتابعة النشاط وتطبيع ودعم الهيكل العملية ومرافقتها وتطوير نظام المعلومات للمفتشية. وخلص فايد إلى التأكيد على «التزامه بمواصلة جهود إصلاح القطاع، لاسيما في مجال تعبئة الموارد وتحسين رصدتها في ظل الشفافية وروح المسؤولية».

يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

الموافقة على نظام لجنة مراقبة عمليات البورصة

المنقولة ويورصة الجزائر، المؤتمر المركزي (الجزائر للتسوية)، شركات رأس المال الاستثماري ومسيري منصات التمويل التساهمي، ملزمون بوضع نظام يقظة دائم يكون جزءا من النظام العام لإدارة المخاطر. ويجب أن يتضمن هذا النظام أساسا، قواعد قبول الزبون، تحديد ومعرفة علاقات العرضيين الأعمال، ممثلي الزبائن، الزبائن العرضيين والمستفيدين الحقيقيين وكذا تحيين وحفظ الوثائق المتعلقة بالزبائن والعمليات التي يقومون بها.

كما يلزم الخاضعون بامتلاك نظام معلومات واتخاذ التدابير اللازمة في مجال التنظيم والرقابة الداخلية والتكوين المستمر والتوعية، ضمان متابعة ومراقبة العمليات وكذلك الإخطار بالشبهة إلى الهيئة المتخصصة المتمثلة في «خلية معالجة الاستعلام المالي» وذلك قصد تطبيق العقوبات المالية المستهدفة، لاسيما المتعلقة منها بتجميد القيم المنقولة. وحسب النظام ذاته، فإنه يجب على الخاضعين الالتزام باليقظة من خلال تطوير وتحيين برنامج مكتوب للوقاية، يهدف إلى الوقاية وكشف ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وافقت وزارة المالية على نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومرافقتها المتعلقة بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها، وذلك بموجب قرار صادر في العدد 67 من الجريدة الرسمية.

يتعلق الأمر بالقرار الموقع من طرف وزير المالية لعزيز فايد، في 5 سبتمبر الماضي، المتضمن الموافقة على نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومرافقتها رقم 24 -01، الموزع في 17 جويلية الفارط، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها. ويحدد النظام الصادر في ملحق القرار، تدابير العناية الواجب اتخاذها في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها من طرف الأشخاص والهيئات الخاضعة لرقابة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومرافقتها.

وبموجب هذا النظام، فإن الخاضعين المتمثلين في الوسطاء في عمليات البورصة، ماسكي الحسابات، حافظي السندات، هيئات التوظيف الجماعي للقيم

لإعلاناتكم اتصلوا | تليفاكس: 73.60.59 (021)

بالقسم التجاري: السرعة والجودة

ملاحظة:

المقالات والوثائق التي ترسل أو تسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

الرئيس المدير العام
مسؤول النشر

جمال لعلامي

رئيس التحرير

محمد كاديك

يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00.000.000 دج
39 شارع الشهداء الجزائر

البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz / الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz

أمانة المديرية العامة

الهاتف: 023 4691 80
الفاكس: 023 4691 77

التحرير

التحرير: 023 46 91 87
الفاكس: 023 46 91 79

رغم كل المحاولات البائسة واليائسة لاستهدافها.. «الجيش»:

الجزائر مثال للاستقرار والطمأنينة..

الرئيس تبون بإشرافه مباشرة لعهدته الثانية مواصلا حمل أمانة ثقيلة ■ الجزائر الجديدة تعطي بدعم كافة الجزائريين المخلصين ■ استكمال مسار البناء مسعى نبيل لتحقيق المشروع النهضوي ■ الجزائريون المخلصون يدركون حجم التحديات القائمة في فضائنا الإقليمي والدولي ■ شحذ العزائم وحشد القدرات لتعزيز رصيد الإنجازات والمكاسب المحققة في العهدة المنتهية ■ مكاسب واضحة تحققت لا يخفيها نكران ولا يحجبها تدليس ■ حوار وطني مفتوح سيتم الشروع فيه من أجل تخطيط المسيرة وتجسيد الديمقراطية الحقة ■ العهدة الثانية ستشكل مرحلة جديدة لتعزيز رصيد الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية الهامة ■ السليل جاهز لرفع كافة التحديات ومجابهة كل التهديدات مهما كان نوعها ومصدرها

الهامة التي ميزت العهدة المنتهية رغم الظروف الاستثنائية التي ميزت انطلاقها، والتي تحققت خلالها الكثير من المشاريع الوطنية الحيوية، فضلا عن الورشات المفتوحة في العديد من المجالات..

وتسابت في ذات الصدد، أن «هذه المرحلة الجديدة بكل ما تحمله من رهانات وتحديات، تتطلب تكاتف كل الجزائريين وتضافر جهود جميع القطاعات ومؤسسات الدولة، ومنها الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، الذي يواصل تأدية مهامه الدستورية بكل عزيمة وإصرار، يقظا وجاهزا لرفع كافة التحديات ومجابهة كل التهديدات مهما كان نوعها ومصدرها، معززا استعداده من خلال التحضير القتالي المتواصل المتكيف مع مختلف التطورات الحاصلة».

وأشارت الافتتاحية، إلى أن «الجزائر اليوم هي مثال للاستقرار والطمأنينة، رغم كل المحاولات البائسة واليائسة لاستهدافها»، وهذا «بفضل وعي الشعب بكل فئاته وشرائحه وتلاحمه مع مؤسسات دولته ومع جيشه الوطني الشعبي»، مؤكدة أن «هذا التلاحم الذي نجحت بفضلته ثورتنا التحريرية المجيدة التي تستعد للاحتفاء بالذكرى السبعين لاندلاعها، سيبقى على الدوام صمام أمان الجزائر القوية المتطورة الآمنة والمستقرة».



لتعزيز رصيد الإنجازات والمكاسب التي حققناها في العهدة المنتهية وهي إنجازات ومكاسب واضحة لا يخفيها نكران ولا يحجبها تدليس..

كما توقفت المجلة عند الحوار الوطني المفتوح، الذي سيتم الشروع فيه من أجل «تخطيط المسيرة التي سنتهجها بلادنا فيما يخص تجسيد الديمقراطية الحقة»، لافتة إلى أن العهدة الثانية ستشكل «مرحلة جديدة لتعزيز رصيد الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية

أكدت مجلة «الجيش» في افتتاحية عددها لشهر أكتوبر، أن استكمال مسار بناء الجزائر الجديدة لتحقيق المشروع النهضوي، بعد إعادة انتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية لعهدته الثانية، هو مسعى نبيل يعطي بدعم كافة الجزائريين المخلصين، المدركين لحجم التحديات القائمة في فضائنا الإقليمي والدولي..

في افتتاحيتها تحت عنوان «تعزيز رصيد المكاسب المحققة»، أوضحت مجلة «الجيش» أنه «بعد تجديد ثقة الشعب الجزائري في السيد عبد المجيد تبون وإعادة انتخابه رئيسا للجمهورية، بإشرافه مباشرة لعهدته الثانية، مواصلا حمل أمانة ثقيلة ومستكملا مسار بناء الجزائر الجديدة لتحقيق المشروع النهضوي لبلادنا، وهو مسعى نبيل يعطي بكل الدعم والسند من طرف كافة الجزائريين المخلصين المدركين لحجم التحديات القائمة في فضائنا الإقليمي والدولي».

وذكرت بأن رئيس الجمهورية أكد أنه سيستمر في حمل هذه الأمانة «وفاء لثقة الشعب وإخلاصا لوطن، لاسيما وأنها تأتي في هذه المرحلة الحساسة لما يميزها من تحديات على المستوى الداخلي وعلى الصعيد الإقليمي والدولي». ويستدعي كل ذلك «شحذ العزائم وحشد القدرات

بوغالي يترأس اجتماعا لمثلي غرفتي البرلمان في الاتحاد البرلماني الدولي فرصة لدعم مواقف الجزائر ومواكبة الانتصارات الدبلوماسية

رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خاصة في ظل ما تقوم به من جهود في إطار العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن الدولي.. وبالمناصفة «ذكر رئيس المجلس بالإنجاز التاريخي والهام الذي حققته الدبلوماسية الجزائرية، من خلال قبول انضمام الجزائر كعضو ملاحظ في برلمان عموم أمريكا اللاتينية والكارابي (البرلاتينو)».

«الاتحاد البرلماني الدولي، يعتبر أكبر وأمرق منظمة برلمانية متعددة الأطراف، ويشكل منبرا هاما، يتيح للبرلمانيين فرصة للدفاع عن القضايا التي تبتناها دولهم، خاصة في ظل الأهمية المتزايدة للدبلوماسية البرلمانية».

وأبرز بوغالي، أن ذلك يشكل «فرصة لدعم ومساندة مواقف الجزائر ومواكبة حضورها الفاعل والمتميز على الساحة الدولية بقيادة

ترأس رئيس المجلس الشعبي الوطني، إبراهيم بوغالي، أمس الأربعاء، بالعاصمة، اجتماعا تنسيقيا لمثلي غرفتي البرلمان في الاتحاد البرلماني الدولي، وذلك عشية المشاركة في الجمعية العامة 149 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستعقد في جنيف (سويسرا)، حسب ما أفاد به بيان للمجلس.

وجاء في توجيهات رئيس المجلس، أن

الصحراء الغربية أمام لجنة تصفية الاستعمار للأمم المتحدة.. متدخلون:

الأراضي الصحراوية لم تكن يوما مغربية باعتراف سلاطين مراكش

استقلالية الصحراء الغربية عن المغرب، باعتراف «سلاطين مراكش» وكذا الملك الراحل محمد الخامس، الذين أكدوا من خلال معاهدات مبرمة وموثقة استقلال الأقاليم الصحراوية عن المغرب، حيث أكد الدكتور دومير «أن الأراضي الصحراوية لم تكن يوما مغربية وأن الشعب الصحراوي لم يكن يوما مغربيا» وهي الحقائق التي أريكت ممثلة المغرب التي لم تجد خيارا آخر سوى طلب نقطة نظام لقطع الدكتور دومير، دون أن تتمكن من إثارة أي نقطة إجرائية.

هذا التصرف دفع رئيسة الجلسة إلى الاستجابة إلى طلب ممثل الجزائر الذي دعا، خلال نقطة نظام، أن يتم التذكير على ضرورة أن تحترم ممثلة المغرب القواعد الإجرائية المعمول بها، ليتم السماح لمقدم الالتماس من

ولقد شدد المتدخلون على الوضع القانوني لإقليم الصحراء الغربية، الذي يبقى قضية تصفية استعمار مسجل على قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مستدئين إلى مختلف قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، بالإضافة إلى المؤسسات القضائية الدولية، ومدكرين بالقرار الأخير لمحكمة العدل الأوروبية النهائي القاضي ببطلان الاتفاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في الصحراء الغربية.

كما أعرب العديد من المتدخلين عن أسفهم الشديد إزاء الاضطهاد المتواصل لسلطات الاحتلال وسلبهم المستمر لحقوق الشعب الصحراوي وحرياته المشروعة وكذا ثرواته، داعين المجتمع الدولي إلى متابعة وضع حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية المحتلة، في انتظار إنهاء الاحتلال في آخر مستعمرة في إفريقيا وتمكين الصحراء الغربية، العضو المؤسس للاتحاد الإفريقي، من استرجاع سيادتها والمضي قدما نحو التنمية المنشودة.

وانقرض الدكتور محمد دومير، في مداخلة، بتقديم حقائق وبيانات تاريخية دامغة تثبت

باشرت، الثلاثاء، لجنة تصفية الاستعمار للجمعية العامة للأمم المتحدة، أو ما يعرف باللجنة الرابعة، مناقشة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية. حيث عرف اليوم الأول مشاركة فعالة لعدد كبير من مقدمي الالتماسات الذين قدموا من مختلف مناطق العالم، ليرافعوا في غالبيتهم الساحة لصالح تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه الشرعي غير القابل للتصرف في تقرير مصيره والتخلص من براثن الاحتلال المغربي الذي طال أمده.

لقد ضمت قائمة المتدخلين في اليوم الأول من النقاش، العديد من الشخصيات، على غرار السفير سيدي محمد عمر، ممثل البوليساريو لدى الأمم المتحدة، وممثلين عن الحزب الشيوعي الأمريكي، والمؤسسة الكولومبية للصدافة مع الشعب الصحراوي، والجمعية الأكوادورية للصدافة مع الشعب الصحراوي، والرابطة الدولية للحقوقيين من أجل الصحراء الغربية، والأكاديمية الجزائرية للشباب، والتنسيقية الأوروبية للجان التضامن مع الشعب الصحراوي، الشبكة الصحراوية للتضامن الإيطالي مع الشعب الصحراوي، وجامعة سانتو توماس وغيرهم الكثير..

جرأته بشعة للمحتل المغربي ضد حقوق الإنسان والثروات الشعب الصحراوي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليميني يهنئ الرئيس تبون: أطيبت التبريكات بمناسبة إعادة انتخابكم



تلقى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، رسالة تهنئة من رئيس مجلس القيادة الرئاسي للجمهورية اليمينية السيد رشاد محمد العليمي، جاء فيها: يطيب لي باسمي، وباسم أعضاء مجلس القيادة الرئاسي، والحكومة

والشعب اليميني، أن أبعث لكم خالص التهاني وأطيبت التبريكات، بمناسبة إعادة انتخابكم لولاية جديدة، متمنيا لفلحتمكم التوفيق والسداد وللشعب الجزائري الكريم كل التقدم والرخاء، في ظل قيادتكم الحكيمة.

بمناسبة انتخابه رئيسا للبلاد رئيس الجمهورية يهنئ رئيس جمهورية إثيوبيا



وجه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، باسم الجزائر شعبا وحكومة، وأساله عن نفسه، رسالة تهنئة لرئيس جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، السيد تاي آتسي

سيلاسي، بمناسبة انتخابه رئيسا للبلاد، وأعرب السيد الرئيس في رسالته، عن تمنياته للرئيس الإثيوبي السداد والنجاح في مهامه السامية، وللشعب الإثيوبي الخير والرفعة.

الرئيس يتلقى تهنئة من رئيس غينيا الاستوائية بالارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى الامتياز



تلقى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون رسالة تهنئة من رئيس غينيا الاستوائية السيد أويانج نجيمبا أعرب فيها عن تمنياته له بالنجاح والتوفيق خلال عهده الرئاسية الجديدة.

وبهذه المناسبة أكد رئيس غينيا الاستوائية إرادته الصادقة في تعزيز علاقات الصداقة والتعاون اليميني والعمل مع السيد رئيس الجمهورية للارتقاء بها إلى مستوى الامتياز خدمة للشعبين.

مجلس الأمة يشارك في ملتقى مجالس الشيوخ الإفريقية بكونت ديفوار مناقشة منظور ومستقبل نظام الثنائية البرلمانية في إفريقيا

يشارك وفد عن مجلس الأمة يومي 10 و11 أكتوبر الجاري بعاصمة كونت ديفوار، ياموسوكرو، في ملتقى مجالس الشيوخ الإفريقية والذي تتمحور أشغاله حول موضوع «فكرة مجالس الشيوخ وتجارب الثنائية البرلمانية في إفريقيا»، حسب ما أفاد به، أمس الأربعاء، بيان لمجلس الأمة. أوضح البيان، أنه «بتكليف من رئيس مجلس الأمة صالح فوجيل، يشارك كل من السيدين مولود مبارك فلوئي، عضو مجلس الأمة ممثلا عن رئيس مجلس الأمة، وإبراهيم غومة عضو مجلس الأمة، في ملتقى مجالس الشيوخ الإفريقية حول موضوع «فكرة مجالس الشيوخ

وتجارب الثنائية البرلمانية في إفريقيا»، بمشاركة عشرين وفدا من البرلمانات ثنائية الغرف في إفريقيا، وذلك يومي 10 و11 أكتوبر 2024 بياموسوكرو (عاصمة جمهورية كونت ديفوار)». وأضاف ذات المصدر، أن هذا الملتقى يعقد «بمبادرة من مجلس الشيوخ الإفريقي، ويتضمن جدول أعماله عدة محاور تدور حول دراسة الثنائية البرلمانية، من حيث الفكرة والتجارب والتنظيم والأداء والتحديات والفرص، ومناقشة منظور ومستقبل هذا النظام في إفريقيا، وكذا الإطلاع على تجارب بعض الدول الإفريقية في تكريسه وتعزيز مجالسها التشريعية بفرقة ثنائية».

رئيس لجنة الخارجية بالبرلمان يستقبل سفير البلد الصديق الجزائر-كوبا.. استعراض رهن العلاقات الثنائية وتطويرها

استقبل رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجمالية بالمجلس الشعبي الوطني، محمد خوان، أمس الأربعاء، بالعاصمة، سفير جمهورية كوبا لدى الجزائر، هيكتور إيفارسا، حسب ما أفاد به بيان للمجلس. أوضح المصدر، أن هذا اللقاء -الذي جرى بمقر المجلس- شكل «ساحة لاستعراض رهن العلاقات الثنائية وسبل الرقي بها إلى مستوى تطلمات الشعبين». في هذا السياق، أشاد خوان

بمجموعة 3A+ ترحب باتفاق إنشاء بنك مركزي بليبيا إنجاز يؤشر لخطوة هامة نحو الاستقرار في البلاد

رحبت مجموعة 3A+ (الجزائر وموزمبيق وسيراليون وغيانا)، مساء أمس الأربعاء، بنيويورك، بالاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف الليبية بشأن إنشاء بنك مركزي، مؤكدة أن هذا الإنجاز يؤشر لخطوة هامة نحو الاستقرار في البلاد.

جاء ذلك في كلمة مجموعة 3A+ التي تضم الدول الإفريقية الثلاث التي تحظى بالعضوية غير الدائمة بمجلس الأمن الأممي (الجزائر، سيراليون وموزمبيق)، بالإضافة إلى جمهورية غيانا من منطقة البحر الكاريبي، خلال اجتماع مجلس الأمن المخصص لمناقشة الوضع في ليبيا، نقلا عن نائب المندوب الدائم للموزمبيق لدى الأمم المتحدة، دومنغوس استيفانو فرنانديز، أكد فيها أن «التفكير العملي والفعال والنجاح لاتفاقية البنك المركزي الليبي سيكون أساسا من أجل مستقبل البلاد الاقتصادي والسياسي».

ودعت مجموعة 3A+ كافة المؤسسات ذات الصلة، للعمل سويا في هذا المسعى مع التأكيد على «ضرورة تعيين مجلس محافظين للبنك المركزي وتسريع الترتيبات المالية وإنشاء موازنة وطنية موحدة»، مبرزة دور البنك المركزي الليبي في «حماية موارد ليبيا وتحديد الاحتياطي الكبير من النفط وضمان أن ثروة البلاد تكون لمنفعة كل الليبيين وليس لمصلحة مجموعة أو أفراد بعينهم».

رئيس الجمهورية أكد أنها ستتم بـ«سلسلة» و«صداقة» مطلع 2025

الجزائر - الاتحاد الأوروبي ..

عملية جراحية لاتفاق الشراكة

• لزرع.. وترتبط العلاقات العادية مع دوله بما فيه فرنسا

منتجات مختلفة من صناعات تحويلية وكهرومنزلية وغيرها.. اليوم نطلب المراجعة لأن أساس الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي هو التبادل الحر.. وذلك بكل صداقة ودون الدخول في نزاعات". وأكد الرئيس تبون أن دول الاتحاد الأوروبي "تريد علاقات طيبة اقتصاديا مع الجزائر" وهي لا ترفض مراجعة الاتفاق، مشيدا - بالمناسبة - بالرواج الكبير الذي تعرفه المنتجات الجزائرية المسوقة في الدول الأوروبية.

نزاع مع الاتحاد الأوروبي، بل تربطنا علاقات عادية مع دوله بما فيها فرنسا". وذكر رئيس الجمهورية، في شرحه لأسباب هذه المراجعة، بأن "الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي أبرم في وقت كانت فيه الجزائر تختلف عن جزائر اليوم، حيث كانت نسبة مشاركة الصناعة في الدخل القومي لا تتعدى 3 بالمائة، وكنا نستورد المنتجات الزراعية ولا نصدرها، أي أن الجزائر حينها لم تكن تملك إمكانات التصدير". وتابع رئيس الجمهورية: "الأمور تغيرت والجزائر أصبحت تنتج وتصدر

أعلن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، عن الشروع في مراجعة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بداية من سنة 2025، مؤكدا أن هذه المراجعة أصبحت "ضرورية" وأنها ستتم بكل سلسلة وصداقة مع الاتحاد الأوروبي ودون الدخول في نزاعات". وقال رئيس الجمهورية خلال لقائه الدوري مع وسائل الإعلام بث سهرة السبت، "إن مراجعة الاتفاق ضرورية، واتفقتنا على هذا بسلسلة وبكل صداقة.. لسننا في

تجسيد المنفعة المتبادلة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

شراكة تضمن الإنصاف.. وتكريس مبدأ رابح - رابح

الجزائر حققت حضورها الاقتصادي.. الخبير بوحاتم لـ«الشعب»: الشراكة.. يجب أن تكون متوازنة وتخدم الطرفين

عطوي: الجزائر ليست «بازاراً» للمنتجات الأوروبية

أكد رئيس الجمهورية، خلال لقائه الدوري مع وسائل الإعلام، أن الجزائر تعترم مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ابتداء من عام 2025، مبرزا هذه الخطوة بالتحويلات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، لا سيما في المجالات الصناعية والصناعات التحويلية والزراعة. وتحقق الجزائر نسب نمو تفوق 6% سنويا في القطاع الفلاحي، ما يمكنها من تصدير الفائض في العديد من المنتجات الزراعية، وتعزيز قدراتها التصديرية نحو السوق الأوروبية.

وفي هذا السياق، أوضح أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الدكتور مصطفى بوحاتم في تصريح له «الشعب»، أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بصيغته الحالية غير متوازن ولا يخدم مصلحة الجزائر، مفيدا أن أوروبا تصدر للجزائر منتجات نهائية جاهزة، بينما تصدر الجزائر منتجات الطاقة، حيث شكّل النفط والغاز الطبيعي حوالي 97% من صادرات الجزائر. وأكد أن هذه المنتجات تشهد طلبا عالميا كبيرا ومتزايدا بسبب ندرتها والمشاكل الجيوسياسية المرتبطة بها، أي أن أوروبا في حاجة إلى هذه المنتجات من مورد موثوق مثل الجزائر. وأضاف بوحاتم أن الجزائر اليوم تعرف ديناميكية اقتصادية كبيرة في مجالات مثل صناعة الصلب، البتروكيماويات، الأسمدة، وصناعة الإسمنت والمنتجات ذات الصلة. كما أشار إلى القيمة المضافة التي تحققها الصناعات الغذائية والتحويلية والمنتجات الفلاحية.

وبالتالي، فإن الجزائر الجديدة تختلف كثيرا عن جزائر 2002، تاريخ توقيع اتفاق الشراكة، وشدد على ضرورة مراجعة هذه الاتفاقية التي مرّ عليها أكثر من 20 عامًا، لأنها لم تعد تخدم التطور الاقتصادي للبلاد. وأكد بوحاتم أن الدول الأوروبية يجب أن تدرك أن الاتفاقية الجديدة يجب أن تبنى على أسس التنمية المستدامة وشراكة رابح-رابح، بعيدا عن منطق الربح التجاري السريع، وأضاف أن الشركات الأوروبية تسعى لتحويل الجزائر إلى سوق لتصريف منتجاتها على حساب الاقتصاد الوطني، دون تقديم أي قيمة مضافة. وهو أمر لم يعد مقبولا في الجزائر الجديدة.

قوة استهلاكية

من جهة أخرى، يؤكد المختص في الاقتصاد الكلي الدكتور سمير عطوي في تصريح له «الشعب»، أن الجالية الجزائرية في أوروبا، التي تُقدّر بالملايين، تمثل قوة استهلاكية كبيرة ينبغي أن تُشمل في اتفاق الشراكة الجديد، مشيرا إلى أن المهاجرين الجزائريين في فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا يمثلون سوقا كبيرة للمنتجات الغذائية الجزائرية، وبالتالي، فإن تعزيز هذه الروابط الاقتصادية سيساهم في زيادة الطلب على المنتجات الجزائرية في أوروبا.

وأكد عطوي على أن الجزائر تمتلك ميزة تنافسية في العديد من المنتجات، خاصة من حيث الأسعار، ما يجعلها قادرة على استهداف المستهلك الأوروبي بشكل فعال. كما شدد على ضرورة أن تأتي الشركات الأوروبية للاستثمار في الجزائر، بدلًا من الاعتماد فقط على تصدير منتجاتها، إذ أن الجزائر أصبحت ترفض أن تتحوّل إلى «بازار» للسلع الأوروبية دون الحصول على استثمارات حقيقية تعزّز الاقتصاد الوطني.

جدير بالذكر، أن الجزائر تتجه بخطوات ثابتة نحو مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بهدف تحقيق توازن أكبر في العلاقات التجارية بين الجانبين. ومع تعزيز قدراتها التصديرية في القطاعات الزراعية والصناعية، تسعى الجزائر إلى بناء شركات جديدة تقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة، مع ضمان حقوقها الاقتصادية وحماية مصالحها الوطنية.

علي مجالدي



عرف الاقتصاد الوطني الجزائري قفزة نوعية خلال السنوات الماضية، وتعمل السلطات العليا في البلاد، تحت قيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون على تقويتها وتدعيمه، للخروج من التبعية للمحروقات وتحقيق نسب نمو أعلى، وتنمية مستدامة. وفرضت هذه المساعي التنموية المشروعة على الجزائر اتخاذ تدابير حماية للمنتجات المحلية أمام المنتجات المستوردة.

■ الخروج من التبعية للمحروقات وتحقيق نسب نمو أعلى وتنمية مستدامة

يعني أن مساهمة قطاع الفلاحة في الدخل الوطني، تعادل خمس مرات الفترة المذكورة، مع تحسن نوعية المنتجات التي صارت لها تنافسية كبيرة، وأصبحت مطلوبة في السوق الأوروبية والعالمية.

كما سجلت الصناعة الوطنية قفزة نوعية من حيث مساهمتها في القيمة المضافة للناجح المحلي الخام، بعد أن كانت تساهم بنسب سلبية بداية الألفية، انتقلت إلى نحو 4.4 بالمائة خلال 2023، بقيمة 360 مليار دولار، أو ما يعادل 2.7 مليار دولار، وتعمل الجزائر على رفعها إلى 10 بالمائة خلال السنوات الخمس القادمة.

هذه الأرقام وأخرى، جاءت نتاج الطفرة النوعية في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني، في إطار الاستراتيجية التنموية التي جاء بها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أو الإنعاش الاقتصادي الذي تضمن مراجعة قواعد الدفاع التجاري بإعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية «المحففة في حق البلاد» وإعادة توجيه الجهاز الدبلوماسي لخدمة المصالح الاقتصادية والتنموية الحيوية للبلاد، والذي تعزز باستحداث وكالة التعاون والتنمية التي «تستمكن من تحسين ظروف ولوج المتعاملين الجزائريين إلى الأسواق الدولية، وخاصة الإفريقية، وجلب الاستثمارات الأجنبية والترويج للسوق الجزائرية».

في ديسمبر 2020، أفضى إلى الاتفاق أنه من حق الجزائر اتخاذ تدابير من شأنها حماية المنتج المحلي الوطني وحماية السوق من الإغراق وغيرها، ومنه مراجعة الاتفاق على أساس مبدأ رابح - رابح، وبحسب الأرقام المتاحة بشأن التبادل التجاري، فإن الميزان التجاري مختل لصالح الاتحاد الأوروبي الذي بلغ ألف مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 2005 تاريخ إبرام الاتفاق إلى 2022، فيما استثمر 14 مليار دولار منها 12 مليار دولار حولت إليه في شكل فوائد، ويات الجزائر سوقا لسعله بدل مبدأ الربح المتبادل.

دوافع إعادة النظر

جاء إبرام اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، في وقت كان اقتصاد الجزائر يعتمد بشكل شبه كلي على تصدير المحروقات الخام، ولم يكن قطاع الفلاحة يساهم بأكثر من 6.6 بالمائة أو ما يعادل 7.02 مليار دولار بالمائة كقيمة مضافة في الدخل الوطني الخام، بينما بلغت 13.2 أو ما يعادل 31.55 مليار دولار أمريكي في 2023 بحسب أرقام البنك الدولي. وارتفعت إلى 35 مليار دولار منتصف 2024، ما

قرار سيادي تلميه التحولات الاقتصادية.. الخبرة يحياوي:

مراجعة سلسلة تخدم الجزائر وأوروبا

خاضعة للمراجعة وتحسين بعض المحاور التي لم تعد تساهم في الجانب التجاري بما يخدم المصالح المشتركة للطرفين من باب رابح-رابح دون المساس بالمصلحة العليا للبلاد وسياستها". وأضافت تقول إن الجزائر تشهد تحولات تنموية كبيرة، وهي حاليا تختلف تماما عما كانت عليه في فترات سابقة مثلما أشار إليه رئيس الجمهورية بعد الطفرة الاقتصادية التي عرفتها في السنوات الأخيرة، وارتفاع نسبة صادراتها خارج قطاع المحروقات خصوصا في المجالين الفلاحي والصناعي، وبالتالي بإمكانها حاليا التفاوض من موقف أقوى على أساس الشراكة الحقيقية في إطار التبادل الحر بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني والمؤسسات الجزائرية الناشئة التي بدأت تقتحم الأسواق العالمية بمنتجات منافس.

وأشارت يحيواوي إلى أن كل الاتفاقيات الدولية سواء السياسية، الاقتصادية والمالية التي تمضيها الدول في إطار تعزيز الشراكة والرفع من مستوى التبادلات يكون منطلقها الأساسي مراعاة السيادة الوطنية والمصلحة العليا إلى جانب المنظور القانوني الدولي، وبالتالي تبقى دائما

سيتم العمل على تعزيز الشراكة والرفع من مستوى التبادلات الاقتصادية والتجارية بما يخدم المصالح المشتركة للطرفين من باب رابح-رابح دون المساس بالمصلحة العليا للبلاد وسياستها". وأضافت تقول إن الجزائر تشهد تحولات تنموية كبيرة، وهي حاليا تختلف تماما عما كانت عليه في فترات سابقة مثلما أشار إليه رئيس الجمهورية بعد الطفرة الاقتصادية التي عرفتها في السنوات الأخيرة، وارتفاع نسبة صادراتها خارج قطاع المحروقات خصوصا في المجالين الفلاحي والصناعي، وبالتالي بإمكانها حاليا التفاوض من موقف أقوى على أساس الشراكة الحقيقية في إطار التبادل الحر بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني والمؤسسات الجزائرية الناشئة التي بدأت تقتحم الأسواق العالمية بمنتجات منافس.

وأشارت يحيواوي إلى أن كل الاتفاقيات الدولية سواء السياسية، الاقتصادية والمالية التي تمضيها الدول في إطار تعزيز الشراكة والرفع من مستوى التبادلات يكون منطلقها الأساسي مراعاة السيادة الوطنية والمصلحة العليا إلى جانب المنظور القانوني الدولي، وبالتالي تبقى دائما

أخذت النقطة المتعلقة بقرار مراجعة بنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي أشار إليها رئيس الجمهورية في لقائه الدوري بوسائل الإعلام الوطنية، حيزا واسعا من الاهتمام والقراءات من قبل المتابعين والخبراء في المجالين الاقتصادي، لاسيما وأن الجزائر أصبحت قوة اقتصادية إقليمية مع ارتفاع نسبة تبادلاتها التجارية الخارجية مع المجموعة الأوروبية إلى 60 بالمائة.

كمال ز.

أكدت الخبرة الاقتصادية والناشطة في المجال السياسي البروفيسور نصيرة يحيواوي "أن قرار مراجعة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي أعلن عنه رئيس الجمهورية بداية من عام 2025، كان منتظرا من حيث التوقيت والسياق الدولي الراهن الناجم عن التحولات العميقة التي يشهدها العالم، وبداية تغير موازين القوى الاقتصادية، مشيرة إلى أنه

الخبير والمستشار الاقتصادي عبد القادر سليمان لـ "الشعب":

بدليل عن ترقية اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

أكد الخبير والمستشار الاقتصادي عبد القادر سليمان، أن اقتصاد الجزائر حقق قفزة نوعية وأصبح ضمن ثالث أكبر اقتصاديات إفريقيا، واكتسب بذلك نقاط قوة تسمح بإعادة تقييم بنود الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، بما يضمن حقوق ومكاسب على المستويين الاقتصادي والتجاري.

خالدة بن تركي

قال سليمان في تصريح لـ "الشعب"، إن جميع الخبراء يتفقون مع نظرة رئيس الجمهورية في التعامل بالنديّة مع هذه الشراكة، على اعتبار أن المتغيرات الجيو-سياسية والواقع الاقتصادي بين سنتي 2023/2024 أصبحت مغايرة تماما لتلك التي كانت سائدة إبان انعقاد الاتفاق؛ ذلك لأن الجزائر أصبح لها موقع مكنتها من مراجعة الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي.

في السياق، أوضح الخبير أن الاتفاق تضمن أكثر من 110 بنود، في أكثر من 9 محاور تشمل المجال التجاري، وإنشاء مناطق حرة ومناطق تجارية، ودخول استثمارات أجنبية، ونقل تكنولوجيا الخدمات الرقمية والتعاون في الصيد البحري، ما يستوجب إعادة النظر في هذه النقاط، خاصة ما تعلق بحجم الاستثمارات.

وتابع سليمان يقول، إن الجزائر تضمن الأمن الطاقوي الأوروبي، وأوقت بالاتفاقيات التجارية مع إسبانيا، إيطاليا، البرتغال وفرنسا، من خلال توريد كميات معتبرة من الغاز والبترو، في المقابل الطرف الأوروبي كان يجب أن ينقل التكنولوجيا أوروس الأموال المتفق عليها إلى الجزائر.

الملاحظ -يقول سليمان- أن الاتفاق مع المجموعة الأوروبية لم يخضع إلى المراجعة سوى مرتين 2010 و2016، غير أن الخاصية التي ميزت الاتفاق أن الحجم الكلي للتبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي يفوق 900 مليار دولار، في حين سجل عجزا كبيرا في الميزان التجاري في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

وأوضح سليمان، أن جوهر الاتفاق والمقصد الرئيسي من هذه الشراكة، أن تكون الفائدة للطرفين، نقل التكنولوجيا، خلق اقتصاد منتج واستثمارات مباشرة، إلا أن الوضع ظل إلى غاية 2024 قائما على اختلال أطراف التبادل، في وقت تلطم فيه الجزائر إلى ترقية صادراتها خارج المحروقات ورفع الاستثمارات الأوروبية.

كما أن بنود الاتفاق تنص على تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي لتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ترقية التعاون في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي. أما في الجانب التجاري، فينص على إنشاء منطقة للتبادل الحر للمنتجات الصناعية والتحرير التدريجي للمنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية والمنتجات الصيدية.

وفي تدقيق أكثر لهذه المواد -يقول الخبير- هناك تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتحديد شروط التحرير (تفكيك جمركي وتجارة تفضيلية)، والتي يقصد بها أن الجزائر تفضل سلعا ومنتجات أوروبية، وهذا ما كان ينتظر من الأوروبيين أيضا، أي تفضيل السلع والخدمات الجزائرية وحتى نقل رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمار في الجزائر، وهذا ما يجب مراجعته.

خبراء في السياسة والاقتصاد لـ "الشعب":

لم يكن الميزان التجاري بين الجزائر والدول الأوروبية متوازنا، حيث بلغت قيمة الواردات الجزائرية من الأسواق الأوروبية 225 مليار دولار، لم يترجم ثلثها إلى استثمارات، كما جاء في بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ما جعل من الضروري مراجعة هذا الاتفاق بما يخدم المصالح الاقتصادية للبلد.

حياة. ك

من هذا المنطلق، يؤكد أساتذة في العلوم السياسية والاقتصاد في تصريح لـ "الشعب"، ضرورة مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي كان محفنا في حق الجزائر، بنحو يجعل من الجزائر الشريك بالند، ويحقق مصالحه الاقتصادية، على غرار شركائه الأوروبيين وفق مبدأ "رابح-رابح".

أوضح الخبير فريد بن يحيى، في تصريح لـ "الشعب"، أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، كان من المفروض أن يشكل إطار تعاون اقتصادي ومجال تجارة ببنية يحقق مكاسب لكلا الطرفين، غير أن المستفيد الأكبر كانت الدول الأوروبية التي جعلت من الجزائر سوقا لتسويق وبيع سلعا، على حساب البضائع المحلية. ولفت الخبير الاقتصادي، إلى أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، لم يسفر عن أي استثمار أجنبي مباشر، رغم أن الاتفاقية نعت على استثمارات أوروبية بقيمة 70 مليار دولار، وبالتالي لم يترتب عنه استحداث مناصب عمل ولا نمو اقتصادي، وأصبح واضحا ومؤكدا أن هذا الاتفاق لم



مشاريع غاية في الأهمية، لعل أهمها مشروع نقل وتصدير الكهرباء إلى أوروبا عبر إيطاليا وإسبانيا، وتستصدر 10٪ من احتياجات الأوروبيين من الطاقة الجديدة والمتجددة، خصوصا مع ألمانيا والنمسا. كما أنها وسعت من حصصها السوقية إلى غاية سلوفينيا، النمسا وكرواتيا عبر أنابيب الغاز، وبالتالي فهي تقي بوعودها التجارية والاقتصادية وهو ما تعمل على تحقيقه مع الجانب الأوروبي.

وتعكف اللجنة الوزارية المشكلة من وزارة الخارجية وبعض القطاعات الوزارية الأخرى، على غرار التجارة، المالية والداخلية، على إعادة النظر في هذا الاتفاق، لأجل وضع شراكة حقيقية مثمرة تحت قاعدة رابح-رابح، خاصة في مجال التجارة، الاقتصاد والاستثمار والتعليم العالي، النقل والتكنولوجيا، ولم لا وجود مصانع أوروبية بالجزائر؟

تنفيذ الاتفاق. من هذا المنطلق، أعطى رئيس الجمهورية تعليمات بإعادة تقييم الاتفاق ليرقى لمستوى التطلعات، فالجزائر تريد أن تكون شريكا تجاريا واقتصاديا تحت قاعدة رابح-رابح، خاصة وأن بلادنا اليوم لديها قانون استثمار جديد وإصلاحات اقتصادية ومناخ أعمال يسمح بالقيام باستثمارات مباشرة، حيث نرى استثمارات قطرية وتركية تصل إلى 10 مليارات دولار واستثمارات صينية تصل إلى 20 مليار دولار، خاصة في مشاريع كبرى، على غرار غارا جيبيلات، مشروع الفوسفات المدمج في تبة ومشروع أميزور في بجاية ومشاريع فلاحية مع القطريين، وتطمح الآن إلى جلب استثمارات أوروبية خارج قطاع الطاقة والطاقت المتجددة.

في المقابل، قال سليمان إن الجزائر اليوم على وشك إنجاز

ويخصوص الاستيراد -يوضح سليمان- ينص الاتفاق على أن يتم التفكيك الجمركي على ثلاث مراحل: تخص المرحلة الأولى التفكيك الجمركي الفوري، ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005. وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية التفكيك التدريجي على مدار 7 سنوات ليصل إلى 70٪ سنة 2012، فيما تهدف القائمة الأخيرة إلى التوصل إلى 100٪ من الحقوق الجمركية سنة 2017، الأمر الذي يحتاج إلى إعادة النظر. وجرت مشاورات لمراجعة التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية والامتيازات التعريفية الفلاحية، طبقا لقرار مجلس الشراكة الذي جرى بلوكسمبورغ في 15 جوان 2010 بهدف تأجيل موعد إنشاء منطقة التبادل الحر إلى سنة 2020 عوض 2017 وإعادة الرسوم الجمركية حسب الأحكام المنصوص عليها في اتفاق الشراكة بالنسبة لقائمة المنتجات، ما يستوجب النظر في

مراجعة الاتفاق بما يخدم الجزائر.. ضرورة

يرى الخبير عرقوب، أن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لابد أن تعاد صياغته بندا بندا وعلى أساس قاعدة "رابح-رابح"، لأن الجزائر حققت قفزة اقتصادية كبيرة مثيرة للانتباه ومعترف لها بها من قبل دول أوروبية بنفسها، وبالتالي أصبحت تعامل الغير بنديّة، لأنها تملك من الثروات الباطنية والتي هي فوق الأرض، إضافة إلى التطور الذي تشهده عديد القطاعات، على غرار الصناعة والفلاحة وحتى الخدمات، ما يؤهلها لتكون شريكا قويا للدول الأوروبية.

من جهته، يؤكد أساتذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الدكتور حسام حمزة، أن الجزائر دولة محورية ولديها موقع جيو-استراتيجي مهم جدا، كما هناك تغير كبير ومعطيات جديدة حدثت منذ 2005 تاريخ إمضاء الاتفاقية، تستدعي التحيين وتكييف مضامين هذه الأخيرة في بعدها الاقتصادي، على نحو يراعي حجم الاقتصاد الذي وصلت إليه الجزائر، وحجم الطموحات الجزائرية على المستوى الإقليمي، ويعتقد أن هذه هي الأشياء الأساسية التي لابد من مراجعتها.

وبدقة أكبر، قال محدثا إن الاتفاقيات المتعلقة بالتفكيك الجمركي، خاصة ما يتعلق بالمواد المصنعة والمواد الفلاحية، لابد من مراجعتها بنحو يسمح للجزائر بالولوج أكثر فأكثر إلى الأسواق الأوروبية، وأن تحظى بالأفضلية التي تحظى بها المنتوجات الأوروبية في بلادنا.

حساب الاقتصاد من جهته يوضح أساتذ الاقتصاد البروفسور عرقوب واعي، أن المنتوجات الجزائرية، حين إمضاء الاتفاقية قبل 20 سنة تقريبا، لم تكن بالتنافسية المطلوبة مع المنتجات الأوروبية، وبالتالي كان الاستيراد ضرورة ملحة لتغطية الحاجيات من السلع والخدمات، ما تسبب في خسارة سنوية تقوق (2) مليوني دولار نتيجة رفع القيود الجمركية.

وأفاد الخبير عرقوب، أن الجزائر ما بين 2005 تاريخ إمضاء عقد الشراكة إلى 2015 صدرت 14 مليار دولار، في حين استوردت قرابة 300 مليار دولار من المنتوجات الأوروبية المختلفة، وبالتالي كانت الدول الأوروبية الرابع الوحيد من هذا الاتفاق. في السياق، أشار إلى أن رئيس الجمهورية كان واضحا جدا في قراره، المتضمن إعادة صياغة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، تماشيا والظروف الراهنة ومرحلة التحول الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر اليوم، والتطور الذي تشهده عديد القطاعات.

كما حققت الجزائر نقلة نوعية في المجال الفلاحي، حيث تغطي حاليا 80٪ من الاحتياجات الوطنية من المنتوجات الفلاحية المحلية، وتسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب المادة الاستهلاكية الأساسية للجزائريين، كما أن هناك منتوجات مطلوبة بكثرة في الأسواق الأوروبية وهي تحقق التنافسية.

يوازن بين مصالح الطرفين الجزائري والأوروبي. وأضاف الدكتور بن يحيى، أن برنامج "ميدا-1" لم يحقق النجاح ولم تستند منه الجزائر، فيما تضمن برنامج "ميدا-2" "رفع الحواجز الجمركية وتصدير كل ما تنتجه أوروبا إلى بلادنا. وبالمقابل، كانت هناك وعود من قبل الاتحاد الأوروبي بعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

في السياق، أشار الخبير إلى أن قيمة الواردات الأوروبية إلى الجزائر بلغت أكثر من 225 مليار دولار، على أساس أن الثلث منها يعود إلى الجزائر على شكل استثمارات في القطاع الصناعي أو الخدماتي.. وبيات الجزائر سوقا للسلع الأوروبية، وهو ما تطلبت إليه الدولة منذ سنوات. وقد طالب رئيس الجمهورية سنة 2021 بإعادة تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وإعادة بنائه في مساره الصحيح.

ويرى الخبير، أنه لابد من أن تشمل مراجعة الاتفاق عدة نقاط، منها الاستفادة من الخبرة الأوروبية في مجال تأهيل الشركات والتحويل التكنولوجي وتكوين العنصر البشري. يعتقد الخبير، أنه من الضروري وضع استراتيجية واضحة بعيدة الأمد لمواجهة تحديات الأسواق الخارجية. ويرى كذلك ضرورة وضع الاستراتيجية الصناعية في أقرب الأجل مع الاستراتيجية الفلاحية الزراعية، لأن هذه الرؤية الاستراتيجية هي التي ستسمح لنا بالاستفادة من اتفاق شراكة ليس على

الميزان التجاري بين الجزائر والدول الأوروبية غير متوازن

يعمل على تحسين الوصول إلى الخدمات البنكية

بنك الجزائر يُطلق نظام الدفع الإلكتروني الفوري قريبا

بنية تحتية رقمية قوية ضمانة الاستثمارية والأمان



تعزيز الخدمات المالية وإعداد نماذج أعمال تجارية مبتكرة

يعد الدفع الفوري نظاما يسمح بإجراء المعاملات المالية إلكترونيا بشكل يمكن التاجر من تلقي قيمة المعاملة آنيا، على عكس المعاملات المتوفرة حاليا والتي يتم بموجبها تحويل ما دفعه الزبون إلى حساب التاجر في وقت يصل إلى 72 ساعة.

وتابع ممثل المركز، الذي يضم مختلف البنوك الناشطة في الساحة ومنها بنك الجزائر، بالقول إنه في إطار المرحلة الأولى من مشروع الدفع الفوري، وهي مرحلة التصميم، تم الأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية لأنظمة الدفع الفوري والاتجاهات التي ستشكل مستقبله، مع تحديد الأهداف والتقنيات الأساسية وتصميم بنية قابلة للتطور والتفاعل مع الأنظمة الحالية.

وأضاف، أن نظام الدفع الفوري، ولكي يكون شاملا وعادلا يتطلب «بنية تحتية رقمية قوية تضمن استمرارية الخدمة وسرعتها وأن يتمتع بأعلى مستويات الأمان والثقة لحماية المعاملات وسهولة الاستخدام».

الابتكار والتكنولوجيات المالية.. فرص لا تُضيق

من جانب آخر، أكد خبراء ومسؤولون في مجال المالية والبنوك خلال اللقاء، على أهمية الابتكار والتكنولوجيات، لاسيما في مجال الخدمات المصرفية، وكذا الفرص والمزايا التي تتيحها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

وأبرز الخبراء ضرورة تبني الخدمات المالية الجديدة، خاصة تلك التي تتم من خلال الهاتف النقال، مع التركيز على تطوير أنظمة الدفع المبتكرة، كالدفع الفوري والخدمات البنكية المفتوحة Open banking بما يحسن مؤشرات الشمول المالي والتنافسية.

في هذا الشأن، أكد أستاذ الاقتصاد نزيه سيني، أن الهاتف النقال في الدول النامية اليوم أصبح

«بوابة لضمان الشمول المالي لمختلف الفئات، لاسيما الأكثر هشاشة، كون أن الدفع بالهاتف النقال من شأنه المساهمة في إزالة الفوارق الاجتماعية».

وفي تطرقه إلى أهم مؤشرات الشمول المالي عبر العالم، أوضح السيد سيني، أن 25% من سكان العالم لا يملكون حسابا بنكيًا، مقابل 51% سنة 2014، وهو ما يعكس «تحسنا كبيرا في التغطية المالية عالميا، غير أن الوضع في إفريقيا يختلف، حيث أن 55% فقط من الساكنة يمتلكون حسابا في مؤسسة مالية».

وأضاف المتحدث، أن هذه الأرقام تعطي فكرة عن دور «الخصوصيات الثقافية والسوسولوجية في التغطية البنكية عبر العالم»، لافتا إلى أن «منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحصي أقل عدد من الأشخاص الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية».

وبالنسبة للجزائر، ذكر المتحدث أنه من أجل إنجاح مسار الشمول المالي بها «فيجب تشجيع تبني التكنولوجيات المالية بشكل أكبر ومحاربة كل أشكال البيروقراطية، بالموازاة مع تحسين الهياكل القاعدية لشبكات الاتصال».

وخصص جانب معتبر من جلسات المؤتمر لمناقشة موضوع الخدمات البنكية المبتكرة وبشكل خاص الخدمات المصرفية المفتوحة وكذا الدفع الفوري. وتعرف الخدمات المصرفية المفتوحة على أنها إطار يسمح للبنوك بمشاركة بيانات الزبائن مع طرف ثالث يتيح لهم الحصول على خدمات أكثر تنوعا عبر تطبيقات.

بهذا الخصوص، دعا طارق بن باحمد، من وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، إلى تقييم الخيارات وما يناسب السوق الجزائري في مجال الخدمات البنكية المفتوحة، لاسيما في الجوانب التشريعية والتنظيمية.

وأضاف، أن الجزائر التي تشهد تحولا رقميا في عديد المجالات الاقتصادية، مدعوة لتشجيع الابتكار من خلال المؤسسات الناشئة والتكنولوجيات المالية، مع تبني نماذج أعمال حديثة للمؤسسات الناشطة في مجال المالية.

كما أبرز المتحدث ضرورة «تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وإعداد نماذج أعمال تجارية مبتكرة للمؤسسات الجزائرية للتكيف مع السوق وتوفير خدمات مستهدفة والتعامل بمرونة مع تغيرات السوق».

يشار إلى أن المؤتمر، الذي انعقد تحت شعار «التقدم نحو مستقبل غير نقدي»، والذي نظمته وزارة المالية، بالتعاون مع بنك الجزائر وصندوق النقد العربي، يتمحور حول جملة من المواضيع، أهمها الابتكار في المال والخدمات المالية،

والخدمات المصرفية المفتوحة، وموضوع مزودي خدمات الدفع وكذا نظم الدفع الفورية.

حماية مستهلكي الخدمات المالية المبتكرة

من جهة أخرى، يعكف بنك الجزائر حاليا على إعداد نص تنظيمي من شأنه ضمان حماية مستهلكي الخدمات المالية المبتكرة، والذي ينتظر أن يدخل حيز التطبيق قبل نهاية العام الجاري، بحسب ما أفاد، أمس الأربعاء، بالجزائر العاصمة، المدير العام للقرض والتنظيم المصرفي بالبنك المركزي، عبد الحميد بولونين.

وقال المسؤول، خلال مداخلة له في اليوم الثاني للمؤتمر الدولي رفيع المستوى حول المدفوعات الرقمية بالجزائر، إن «بنك الجزائر وفي إطار اللجنة الوطنية للدفع ومع شركاء، يعمل على إرساء إطار تنظيمي يسمح بحماية مستهلكي الخدمات المالية، لاسيما الخدمات المالية الرقمية وينتظر أن يصدر قبل نهاية السنة الحالية».

وأضاف، خلال جلسة خصصت لموضوع الابتكار في الخدمات المالية، أن النظام القانوني المطبق في الجزائر من شأنه أن يقلص من المخاطر التي قد تترافق الابتكار المالي، لافتا إلى أن هناك جملة من التدابير يجري العمل بها لاسيما في مجال حماية البيانات الشخصية للأفراد.

ومن بين الإجراءات المؤسساتية والقانونية، استحداث السلطة الوطنية للمعطيات ذات الطابع الشخصي، التي تأتي في إطار القانون 07/18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، وكذا قانون حماية المستهلك وقمع الغش 03/9 الذي يشكل الأساس القانوني لتطوير المعاملات الإلكترونية.

ويرى السيد بولونين، أن الابتكار في مجال المالية والبنوك، بالرغم من مساهمته في تحسين الخدمات وتعزيز الشمول المالي وتطوير التنافسية بين الفاعلين، إلا أنه يحمل عددا من التحديات والمخاطر ذات الصلة بأمن المعاملات وحماية البيانات وكذا المخاطر السيبرانية ومخاطر السوق.

من جهة أخرى، أبرز المسؤول الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في تعزيز الابتكار المالي، من خلال تشجيع الابتكار المسؤول وكذا الحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المصرفي وضمان حماية المستهلكين ضد مختلف المخاطر والحفاظ على ثقتهم، مع التوفيق بين الاستقرار المالي والابتكار. وأكد أيضا أهمية أن تكون الأطر التنظيمية والقانونية المؤطرة للابتكار مرنة وواضحة لكي لا تكون حاجزا أمام تطور الابتكار في مجال المالية والبنوك.

«لوسوار دالجيري» أجمت البرلمانية الأوروبية بالرحبة والبرهان

سارة نافو.. بوق يطلق «عويل» المخزن

أجل المبدأ المتمثل في كشف الأكاذيب، سيما إذا كانت فظة وتهدف عمدا إلى التضليل».

وفي معرض تطرقها لفاورة المواد الغذائية والفلاحية التي انخفضت بشكل كبير لصالح القمح الروسي، فقد أوعزتها الصحيفة إلى الفطرسة الفرنسية التي لاتزال تعتبر الجزائر «محمية اقتصادية». كما أكدت «أنه علاوة على أن الفرنسيين لا يعترفون بالحقائق، بل إنهم يشاركون بشكل بارز في حماية العصابة، اللاجئة على ترابهم»، مشيرة إلى أن «نفس عناصر الأوليغارشية قد حولوا مليارات الدولارات إلى البنوك الفرنسية الغاضة للطرف».

كما تم التأكيد في ذات السياق، على أن «كل جزائري متقدم إلى مصلحة التأشيرات

الفرنسية، يدفع 90 أورو كتكاليف للملف، حتى وإن كان 65% منهم لا يحصلون عليها». والتذكير في هذا الخصوص، بأنه تم خلال السنة المنقضية «إيداع ما لا يقل عن 260 ألف ملف تأشيرة».

في هذا الصدد، فلن ذات الصحيفة تدعو البرلمانية نافو، التي «تحب لغة الأرقام»، إلى حساب «ما تكلفه فرنسا لكل طالب تأشيرة جزائري»،

مشيرة إلى أن «عشرات الملايين من الدولارات تدخل إلى خزائن الدبلوماسية الفرنسية، مما يعني أن أموال دافعي الضرائب الجزائريين تمول، بشكل غير مباشر، رواتب الدبلوماسيين الفرنسيين».

أما فيما يخص ملف الضمان الاجتماعي الفرنسي، فقد أشارت «الجزائر تدفع عدا ونقدا فواتيرها المتعلقة بالتكفل بالمرضى الجزائريين في فرنسا (حوالي 30 مليون أورو سنويا)، ناصحة البرلمانية الأوروبية «بالتحقق من معلوماتها قبل أن تتفوه بالحماقات».

وخلصت الصحيفة في الأخير، إلى أن «كل ما يقوم به الرئيس الجزائري من أعمال براغماتية تراه فرنسا تهديدا»، مضيفة أن الجزائر «ترفض أن تكون رهينة اللوبيات الفرنسية، المورثة من حقبة شهر العسل مع العصابة».

واج

تواجه البرلمانية الأوروبية، سارة نافو، «المهمة الجديدة لليمين المتطرف والبوق في يد لوبي أرباب العمل الفرنسيين المؤيدين للمخزن»، تحدي الكشف عن فائورة كل ما تقدمه فرنسا للجزائر أمام مزاعمها المثيرة للسخرية، بحسب ما نقلته يومية «لوسوار دالجيري» في عددها

ليوم أمس الأربعاء. وأشارت الصحيفة في مقال بعنوان «نافو، احتفظي بالباقي»، إلى أن «فرنسا التي تحلم بها قناة سي نيوز (حيث تعمل نافو ككاتبة عمود)، وبولوري وزمور (هذا الأخير رفيق نافو) لا تخدمها رؤية جزائرية قوية»، مذكرة بأن الدولة الجزائرية قد قدمت شكوى لدى محكمة باريس ضد هذه البرلمانية الأداة في يد من تحرق أرواحهم وهم يشاهدون ما تحققه الجزائر من مكاسب وانتصارات.

وأضافت الصحيفة مخاطبة نافو، «إن رب عملك، بولوري، الذي فشلت محاولاته التي لا تعد ولا تحصى لاخترق السوق الجزائرية، لا يزال يحلم في تعزيز أصوله في هياكل النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية، بعد أن فقد الفرنسيون السيطرة على قطاع الطاقة والسكك الحديدية

والمناجم، وذلك ما أثار غضبهم بشدة، وبالتالي يؤسفنا أن نخبرك (نافو) بأنك مجرد دمية بيد من يحركها».

كما ذكرت ذات الوسيلة الإعلامية، بالشكوى التي أودعتها الدولة الجزائرية لدى محكمة باريس ضد هذه البرلمانية الأوروبية، بتهمته نشر والترويج لأخبار كاذبة ومضللة، موضحة أن «الشكوى لم تتل القبول لأن القضية الفرنسية لم يروا أنه من المجدي متابعتها، لكنهم أشاروا بالمناسبة، إلى أنها (نافو) كانت مخطئة بخصوص رقم 800 مليون أورو كمساعدات من فرنسا للجزائر».

وتابعت الجريدة بسخرية: «وكان شيئا لم يكن».

وأوضحت لوسوار دالجيري أنه «إذا كانت الجزائر قد قدمت شكوى، فذلك ويكل بساطة من

ومن بين الإجراءات المؤسساتية والقانونية، استحداث السلطة الوطنية للمعطيات ذات الطابع الشخصي، التي تأتي في إطار القانون 07/18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، وكذا قانون حماية المستهلك وقمع الغش 03/9 الذي يشكل الأساس القانوني لتطوير المعاملات الإلكترونية.

ويرى السيد بولونين، أن الابتكار في مجال المالية والبنوك، بالرغم من مساهمته في تحسين الخدمات وتعزيز الشمول المالي وتطوير التنافسية بين الفاعلين، إلا أنه يحمل عددا من التحديات والمخاطر ذات الصلة بأمن المعاملات وحماية البيانات وكذا المخاطر السيبرانية ومخاطر السوق.

من جهة أخرى، أبرز المسؤول الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في تعزيز الابتكار المالي، من خلال تشجيع الابتكار المسؤول وكذا الحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المصرفي وضمان حماية المستهلكين ضد مختلف المخاطر والحفاظ على ثقتهم، مع التوفيق بين الاستقرار المالي والابتكار. وأكد أيضا أهمية أن تكون الأطر التنظيمية والقانونية المؤطرة للابتكار مرنة وواضحة لكي لا تكون حاجزا أمام تطور الابتكار في مجال المالية والبنوك.

من جهة أخرى، أبرز المسؤول الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في تعزيز الابتكار المالي، من خلال تشجيع الابتكار المسؤول وكذا الحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المصرفي وضمان حماية المستهلكين ضد مختلف المخاطر والحفاظ على ثقتهم، مع التوفيق بين الاستقرار المالي والابتكار. وأكد أيضا أهمية أن تكون الأطر التنظيمية والقانونية المؤطرة للابتكار مرنة وواضحة لكي لا تكون حاجزا أمام تطور الابتكار في مجال المالية والبنوك.

مزاعم مثيرة للسخرية من صدقة لوبي أرباب العمل الفرنسيين

الجزائر ترفض أن تكون رهينة اللوبيات الفرنسية المورثة من حقبة شهر العسل مع العصابة

وفق تصنيف تايمز العالمي:

الجزائر الأولى مغاربيا في عدد الجامعات المصنفة

العالي الوطنية ضمن هذا التصنيف مقارنة بإصدار 2024.

وجاءت جامعة سيدي بلعباس بالمركز الأول على المستوى الوطني وضمن أحسن 1200 مؤسسة تعليم عالي على المستوى العالمي، مما يبرز «الجهود المبذولة من طرف فواعل القطاع من أجل تحسين مكانة مؤسسات التعليم العالي الوطنية في مختلف التصنيفات العالمية والعمل على الامتياز لترقية مرتبتها على المستوى الدولي وتعزيز دورها الاقتصادي»، مثلما أشار إليه البيان. ويعتمد تصنيف التايمز

للجامعات على خمسة محاور رئيسية، تتمثل في نوعية التعليم العالي، نوعية البحث العلمي، الاقتباسات، الانفتاح الدولي والتأثير على الصناعة.

حلت المؤسسات الجامعية الجزائرية في المرتبة الأولى مغاربيا، بعدد الجامعات المرتبة ضمن تصنيف التايمز للجامعات العالمية - إصدار 2025، بحسب ما أفاد، أمس الأربعاء، بيان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وأوضح المصدر ذاته، أن المؤسسات الجامعية الجزائرية حلت في المرتبة الأولى مغاربيا، بعدد الجامعات المرتبة في تصنيف التايمز للجامعات العالمية THE World University Rankings، والذي تضمن تصنيف جامعات 115 دولة. وتم تصنيف 26 مؤسسة تعليم عالي جزائرية، وهو ما أظهر ارتفاعا في عدد مؤسسات التعليم

رئيس مجلس الأمة المجاهد صالح قوجيل يكتب لـ "الشعب":

مسألة هجرة الجزائريين إلى فرنسا..

الجدور ومآلات الحاضر والسياسات السياسية الفرنسية



■ الشباب الجزائريين تواجدوا بفرنسا قبل العشرينيات وهم مرغمين وليسوا مخيرين

■ على الشباب الفرنسي من أصل جزائري أن يعرفوا بأن أجدادهم ضحوا بدماؤهم خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية

■ الهجرة الجزائرية بعد 1945 كانت اقتصادية وشجعها فرنسا بسبب حاجتها إلى يد عاملة لإعادة بناء ما دمرته الحرب

■ في الستينيات والثمانينيات كان العديد من أبناء المهاجرين لا يزالون يؤمنون بفكرة العودة إلى ديارهم بوطنهم

■ اتفاق 1968 في الحقيقة منذ توقيعه إلى اليوم لم يخدم إلا الجانب الفرنسي ■ مهاجرة المهاجرين المنحدرين من أصول جزائرية بشكل مجحف.. انحطاط لدى جزء من الطبقة السياسية الفرنسية

الجزائريين في فرنسا. وفي الوقت الراهن، ترى بعض الدوائر السياسية الفرنسية أن هذا الاتفاق يخدم الجانب الجزائري أكثر بسبب طابعه المستثنى عن الإطار القانوني العام الذي يحكم مسألة الهجرة في فرنسا. ومن بين هؤلاء، يوجد من يطالب بمراجعتها أو إلغائها، ولكنهم جميعاً لم يشيروا إلى أن هذا الاتفاق قد نُقح وُعدّل في الأعوام 1985 و1994 و2001، مما أزال سبب وجوده أصلاً. ومع ذلك، يمكن التأكيد أن الواقع مختلف تماماً، والعكس هو الصحيح، لأن هذا الاتفاق منذ توقيعه إلى اليوم لم يخدم إلا الجانب الفرنسي، وقد تم التوصل إليه بناء على طلب ملح من الجانب الفرنسي، والذي كان دائماً المستفيد الأول من جهود الجزائريات والجزائريين منذ هجرتهم إلى فرنسا كعمال، إلى غاية ما يسمى بالهجرة المنتقاة، والتي تم الترويج لها في السنوات الأخيرة في فرنسا بشكل انتقائي، لتشجيع التحاق المواهب وخريجي الجامعات الجزائرية من الكفاءات رفيعة المستوى، دون أي مقابل يعود على الجزائر التي أضحت مصدراً لثروة بشرية تكاد تكون موجهة حصرياً للمجتمع الفرنسي.

تجدد الإشارة إلى أن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أشار إلى الاتفاق الفرنسي الجزائري لعام 1968 خلال لقائه الإعلامي الدوري مع الصحافة الوطنية، والذي بث يوم السبت 5 أكتوبر 2024، حيث أكد أن هذا الاتفاق أصبح بحق "لافتة يسير خلفها جيش المتطرفين اليمينيين في فرنسا".

من الواضح تماماً أنه لا يمكن لأحد أن يجادل في مساهمة موجات الهجرة الجزائرية لصالح فرنسا، فالقول بخلاف ذلك سيكون إهانة للتاريخ، وتنكراً لأرواح حياتهم في ميادين المعارك خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

إن استغلال مسألة الهجرة لأغراض سياسية، ومهاجمة المهاجرين المنحدرين من أصول جزائرية بشكل خاص ومجحف، يظهران بوضوح الانحطاط السياسي لدى جزء من الطبقة السياسية الفرنسية وليس كلها لحسن الحظ، حيث من الواضح دائماً أن تضم فرنسا سياسيين يملكون بُعد نظر ورؤية حكيمة، لديهم معرفة شاملة بالتاريخ، ويعترفون بأهمية بلد مثل الجزائر.. وهذا ما أدركته الثورة بموقفها الذي جسده إعلان الفاتح من نوفمبر، والتي أوضحت حوايلاتها بصفة جلية من خلال التفريق ما بين الشعب الفرنسي والاستعمار الفرنسي.

بهم الشرطة الفرنسية العنصرية في نهر السين بأوامر من المجرم محافظ شرطة باريس موريس بابون، والذي اشتهر أيضاً بتورطه في الجرائم التي ارتكبت ضد الجزائريين خلال الفترة 1956-1958، عندما كان محافظاً لمدينة قسنطينة ومفتشاً عاماً للإدارة في البعثة الاستثنائية بشرق الجزائر، فهو من أمر بقصف منطقة الأوراس بقنابل النابالم، مع زبائنه من أمثال الباشاغا تاوني..

وفي الستينيات والثمانينيات من القرن الماضي، كان العديد من أبناء المهاجرين لا يزالون يؤمنون بفكرة العودة إلى ديارهم، فالحنين إلى البلد الأم ينتقل من جيل إلى جيل.. من ناحية أخرى، نشط البعض منهم في السياسة الفرنسية، وبعضهم اقتحم النضال النقابي، مشككين بذلك طليعة متعلمة ومسيسة دون أي عقدة، وبالتالي انخرطوا في الصراعات الاجتماعية والسياسية المختلفة مثل مناهضة العنصرية، والمطالبة بتكافؤ الفرص لصالح شباب الأحياء المهمشة، والمساواة في الحقوق المدنية وغيرها، ليتم تأكيد هذا المسار خلال عام 1983 بحدث تاريخي أطلق عليه اسم "مسيرة المهاجرين" (Marche des Beurs)، والذي كرس بشكل قاطع ميلاد جيل جديد من الفرنسيين ذوي الأصول الأجنبية، يعترفون أن يكونوا جزءاً من النقاشات والصراعات الجارية في عمق المجتمع الفرنسي.

وفي هذا الصدد، لن يكون بوسع جاليتنا الوطنية في فرنسا أن تنسى الهجمات العنصرية التي ارتكبتها بقايا منظمة الجيش السري (OAS) ضد العمال المهاجرين الجزائريين في فرنسا، في السبعينيات. مما دفع رئيس الجمهورية آنذاك، الراحل هواري بومدين، إلى إيقاف توافد مهاجرين جزائريين جدد على فرنسا خلال خطاب له بمدينة تيسة في سبتمبر 1973. وبعد عدة عقود من نهاية حرب التحرير الوطنية، لا يتردد السياسيون الذين يفتقدون رؤية سياسية جادة ممن ينتمون لليمين المتطرف، وأحياناً حتى من اليمين المحافظ المزعوم، في استغلال تداعيات الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، من أجل تجريم المهاجرين ظلماً في دعاية ديماغوجية وشعبوية، تستهدف على وجه الخصوص الجالية الجزائرية المتواجدة على الأراضي الفرنسية بشكل قانوني.

مع العلم أن الجزائر وفرنسا وقعتا اتفاقاً في 27 ديسمبر 1968، يحدّد شروط تنقل وإقامة وعمل

جزائري، أن أجدادهم ضحوا بدماؤهم خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكذا خلال ثورة الفاتح نوفمبر 1954، حتى يتمكنوا هم من العيش اليوم بحرية كاملة، فانتمأؤهم إلى المجتمع الفرنسي هو - بالمحصلة التاريخية - اندماج لأجيال متعاقبة من الجزائريين في المجتمع الفرنسي، رغم أنف الدوائر السياسية والفكرية التي تنتمي إلى اليمين المحافظ واليمين المتطرف، والتي تتعامل مع الهجرة كمسألة سياسية وبمستوى متدنٍ للغاية..

من المهم التذكير أنه بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، أصبحت الهجرة الجزائرية ذات طبيعة اقتصادية أساساً، وشجعها فرنسا بسبب حاجتها إلى اليد العاملة الجزائرية من أجل إعادة بناء ما دمرته الحرب.. كما تميزت منذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضي بظهور صنف جديد من الهجرات، هو الهجرة العائلية (التجمع العائلي)، ومنها نشأ نوع آخر من المنفى الجزائري.. نلاحظ أن فرنسا دعت الجزائريين - مرة أخرى - للهجرة إليها بوصفهم قوة عاملة ضرورية لإعادة بناء فرنسا.. من الواضح أن هذه الموجة من الهجرة الجزائرية كانت قسرية أيضاً، فصعوبة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مر بها الشعب الجزائري تحت الحكم الاستعماري الفرنسي، عاش بدافع قبول هذا المنفى القسري..

وعليه، يتضح جلياً أن الخيار لم يكن أبداً بيد الجزائريين، ففي البداية كان التجنيد القسري خلال الحربين العالميتين سبباً للهجرة، ثم ارتبطت موجة الهجرة القسرية بتداعيات الاستعمار الفرنسي للجزائر، وأيضاً بالخيارات التاريخية لفرنسا التي ربطت مصيرها بسياسة الهجرة، فعلياً إذن أن تحسن تدبير التعامل مع هذا الواقع.. وفي أعقاب ذلك، لن ننسى أن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا اندمجت تماماً مع النضال لصالح الحركة الوطنية، وخاصة مع ثورة التحرير الوطنية في نوفمبر 1954، وقد كانت هذه الفترة صعبة بشكل مضاعف على المهاجرين الجزائريين الذين عانوا الأم المنفى زيادة على الحملات القمعية العنصرية التي قامت بها الشرطة الفرنسية.

على أي حال، لن ينسى الشعب الجزائري أبداً، وجميع مناصري العدالة من الفرنسيين عنف الشرطة الفرنسية في تلك الليلة المأساوية من 17 أكتوبر 1961 حيث لقي العديد من الجزائريين حتفهم وسط باريس، بعد أن ألقت

المجاهد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة

إن تواجد الجزائريين في فرنسا لم يكن أبداً أمراً حديثاً، حيث اعتقد كثيرون أنه بدأ مع اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر. كما يجادل بعض المؤرخين الفرنسيين أيضاً في الموضوع ويروّجون إلى أن الجزائريين قد هاجروا إلى فرنسا في عام 1920..

في الواقع، انتقل الجزائريون إلى فرنسا قبل ذلك بكثير، وبشكل أكثر دقة، خلال الحرب العالمية الأولى بين 1914-1918، حيث تم تجنيدهم إجبارياً وتعبئتهم بالقوة في الجيش الفرنسي لمحاربة ألمانيا، وقد لقي كثير منهم مصرعهم في القتال، لا سيما خلال معركة فردان (bataille de Verdun)، في 21 فبراير 1916، والتي تعد من أكثر المواجهات دموية في الحرب العالمية الأولى، بالنظر إلى ما خلفته من مئات الآلاف من الضحايا، من بينهم عشرات الآلاف من الجزائريين، وهذا ما يشكك دليلاً دائماً على أن الشباب الجزائريين تواجدوا في فرنسا قبل العشرينيات بفترة طويلة، وهم مرغمين وليسوا مخيرين.. كما أن المسجد الكبير الموجود في باريس، والذي تم وضع حجره الأساس في 19 أكتوبر 1922، قد تم بناؤه اعترافاً من فرنسا بالدور الذي قام به المسلمون خدمة لمصالحها، بما في ذلك أولئك الذين قتلوا من أجل أن تنتصر هي في الحرب العالمية الأولى بين عامي 1914 و1918.

في الواقع، كان ذلك تجنيداً قسرياً، أُلقي على إثره الوافدون الجزائريون في الصفوف الأولى للقتال في الفرنسية، دون أن يختاروا هذا المصير، حيث اضطروا للقتال من أجل فرنسا والدفاع عنها بشجاعة ضد الجيش الألماني، على الرغم من أنهم غرباء عن هذه الحرب، وتم أخذهم قسراً من بلدتهم الأصلي الذي احتلته فرنسا الاستعمارية، وجردهم منه.. هذا السيناريو تكرر عشية الحرب العالمية الثانية، عبر حشد عدد كبير من الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي ودفعهم إلى محاربة ألمانيا النازية.

لهذا، يجب أن يعرف الشباب الفرنسي من أصل

فرنسيون يستغلون تداعيات الأزمات الاجتماعية والاقتصادية لتجريم المهاجرين ظلماً في دعاية ديماغوجية وشعبوية

لهذا قرر الرئيس الراحل هواري بومدين إيقاف توافد مهاجرين جدد على فرنسا في 1973

آليات الرقابة والرقمنة عززت قوة الدولة الجزائرية.. رئيس الجمهورية:

حكومة كفءات قبل نهاية السنة الجارية

الجزائر تواصل مسيرتها بثبات نحو آفاق واعدة



أعرب رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، عن حرصه على الوفاء بالتزاماته تجاه الشعب الجزائري من خلال «حماية بلادنا واستقلالنا وحماية الضعفاء»، مشيراً إلى أن البلاد «دخلت في طريق التغيير الإيجابي وستواصل مسيرتها».

أكد رئيس الجمهورية أن الجزائر دخلت في طريق التغيير الإيجابي وأنها ستواصل مسيرتها بثبات نحو آفاق واعدة، مبرزاً أن الهدف الأسمى هو تحقيق حلم الشهداء في بناء دولة ديمقراطية قادرة على الدفاع عن سيادتها وحماية مواطنيها. وأوضح خلال لقائه الإعلامي الدوري مع ممثلي وسائل الإعلام الوطنية، بث السبت على القنوات التلفزيونية والإذاعية، أن «الهدف هو تحقيق حلم الشهداء في تأسيس دولة ديمقراطية قادرة على الدفاع عن حريتها وحماتها ومواطنيها، مشدداً على أن «الجزائر في الطريق الصحيح، رغم ما يتطلب من جهود أخرى من أجل تمكين المواطن الجزائري من العيش بارتياح».

وفي هذا الصدد، حذر رئيس الجمهورية من وجود «لوبيات تحاول ضرب استقرار البلاد وخلق البلبلة»، مشيراً إلى أن «العصابة انتهت لكن امتدادها لا يزال باقياً»، غير أن الدولة - مثلما قال - «ستحارب هذه اللوبيات إلى آخر نفس».

وتابع أن «نية زعزعة استقرار الجزائر لا زالت موجودة رغم اضمحلالها»، مشدداً بالقول: «نحن لها بالمرصاد بفضل قوة الجيش الوطني الشعبي وكذا آليات الرقابة والرقمنة التي عززت من قوة الدولة الجزائرية».

وفي هذا السياق، أعلن رئيس الجمهورية أن الوصول إلى الرقمنة النهائية لكل القطاعات سيكون قبل نهاية سنة 2024 وذلك في إطار «مسعى بناء الدولة الجزائرية العصرية، بالرغم من وجود مقاومة لهذه العملية من قبل أطراف الفت العيش في الضبابية، لافتاً إلى أن «البيروقراطية تبقى من مظاهر التخلف التي ينبغي القضاء عليها».

وفي سبيل تحسين الجزائر من التدخلات الأجنبية والقضاء على محاولات زرع الفتنة بين أبناء الشعب الجزائري، أكد رئيس الجمهورية أنه سيتم إرساء حوار وطني جاد في «نهاية سنة 2025 أو بداية 2026 وذلك بعد الانتهاء

من مراجعة القوانين المتعلقة بأجهزة الدولة العصرية»، على غرار قانوني البلدية والولاية وقانون الأحزاب السياسية الذي كان قد التزم بوضعه بالتشاور مع الأحزاب.

كما تطرق إلى موضوع تشكيلة الحكومة الجديدة التي قال إن الإعلان عنها سيكون «قبل نهاية السنة الجارية»، مشيراً إلى أنه يتم البحث عن أحسن وأكبر الكفاءات وأن «التغيير لن يكون من أجل التغيير»، حيث أن «الوزراء الذين أثبتوا كفاءتهم سيواصلون مهامهم».

وعن قرار تأجيل استقالة الطاقم الحكومي، قال رئيس الجمهورية أن المرحلة الحالية تتطلب ذلك قصد تسيير ملف الدخول المدرسي والجامعي والمهني والدخول الاجتماعي، لافتاً إلى إمكانية الإعلان عن التغيير الحكومي إثر تقديم مشروع قانون المالية على مستوى البرلمان.

وفي هذا الصدد، نفى رئيس الجمهورية أي صلة بين مشاركة الأحزاب السياسية في حملته الانتخابية كمرشح لرئاسة الجمهورية، وذلك في هذا الإطار بأنه تقدم مترشحاً لرئاسة الجمهورية، وخلال المواعيد الرئاسيين السابقين، وذلك «باسم الشباب والمجتمع المدني».

أكد رئيس الجمهورية أن السياسة الاجتماعية للدولة «أولوية» وقوامها عدم التخلي عن المواطن وحاجياته الأساسية، مبرزاً أن تعزيز الإنتاج الوطني ومخارطة التضخم وتحسين الدخل من خلال مواصلة مراجعة الأجور والعمالات إلى حد 100 بالمائة كزيادة إلى غاية سنة 2027 كأجل أقصى، هم أساس تحسين القدرة الشرائية للجزائريين.

وقال رئيس الجمهورية أن «المشاريع التي تخص المواد الكيماوية والحديد والصلب ومختلف القطاعات والتي يبلغ عددها المستهدف 20 ألف مشروع جسد منها لحد الآن 9 آلاف مشروع، ستزيد في الإمكانيات المالية التي تسمح بإدخال التوازن للسوق».

ويعد أن أبرز «الأشواط التي قطعتها الجزائر في مجال إنتاج المواد الاستهلاكية الأساسية والاستراتيجية، على غرار السكر الذي يفوق إنتاجه 150 بالمائة من حاجيات البلاد والزيوت الذي يتجاوز ما تنتجه الجزائر نحو 200 بالمائة الطلب الداخلي»، أكد رئيس الجمهورية أن «السنة المقبلة

ستعرف تطبيق سياسة تسمح بجعل سعر اللحوم في متناول المواطن»، مشيراً إلى أن الجزائر «تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج القمح الصلب بنسبة 80 بالمائة»، وهو ما يعني مثلما أضاف أنها «قادرة على تحقيق نسبة 100 بالمائة». واستطرد بالقول إن الجزائر «دولة اجتماعية ومستبقة كذلك في إطار سياسة شاملة ترمي إلى صون كرامة المواطن»، مجدداً عزمه على مواصلة نفس النهج بالنسبة لملف السكن.

كما جدد عزم الدولة على محاربة التهريب ومظاهر المضاربة من خلال «الإجراءات القانونية الرديئة، ولكن أيضاً عبر عدد من التدابير، على غرار تطوير المناطق الحرة مع دول الجوار مثل موريتانيا ولاحقاً مع النيجر، فضلاً عن مشروع منطقة للتبادل الحر مع كل من تونس وليبيا مستقبلاً».

كما جدد عزم الدولة على محاربة التهريب ومظاهر المضاربة من خلال «الإجراءات القانونية الرديئة، ولكن أيضاً عبر عدد من التدابير، على غرار تطوير المناطق الحرة مع دول الجوار مثل موريتانيا ولاحقاً مع النيجر، فضلاً عن مشروع منطقة للتبادل الحر مع كل من تونس وليبيا مستقبلاً».

وأوضح أنه مقابل هذا المشروع الاقتصادي هناك «مشروع سياسي مزيف ينتظر أن يمر على 14 دولة ويتطلب عشرات الملايير ويمر على الأراضي الصحراوية المحتلة»، مؤكداً أن «المحللين النزهاء في مجال الطاقة يميزون الغث من السمين».

أما عن طي الجزائر صفحة الانضمام إلى مجموعة «بريكس»، فرد رئيس الجمهورية بالقول: «لا تفكر في الانضمام إلى منظمة -بريكس- واهتمامنا منصب على انضمامنا لبنك بريكس الذي لا يقل أهمية عن البنك الدولي».

ويخصوص اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كشف رئيس الجمهورية عن الشروع في مراجعته ابتداء من سنة 2025، مؤكداً أن هذه المراجعة أصبحت «ضرورية» وأنها «ستتم بكل سلاسة وصداقة ودون الدخول في نزاعات» مع الاتحاد الأوروبي.

تصريحات الأسبوع:



رئيس الجمهورية..
عبد المجيد تبون:
إرساء حوار وطني
جاد لتحسين الجزائر

«سيتم إرساء حوار وطني جاد لتحسين الجزائر من التدخلات الأجنبية والقضاء على محاولات زرع الفتنة بين أبناء الشعب الجزائري، وسيكون مسبقاً بجملته من الأولويات المتصلة بالاقتصاد الوطني وجعل الجزائر في مأمن ومناخ من التقلبات.. ليتم المرور بعد ذلك إلى مرحلة بناء الديمقراطية الحقة».



رئيس مجلس الأمة..
صالح قوجيل:
نغز بالتصارات دبلوماسية
بمجلس الأمن

«في اليوم الوطني للدبلوماسية، نحتفي بالمجد الدبلوماسي الجديد للجزائر النوفمبرية الجديدة، ونعز بصوت الحق الذي يصدح به دبلوماسيون بتوجيه من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.. مباركة جهود دبلوماسيتنا ومنتصرة معاركها في مجلس الأمن الدولي، نصره لفلسطين وكل القضايا العادلة في العالم».

رئيس الجمهورية ترأس اجتماعاً لمجلس الوزراء

تعليمات صارمة..

والمواطن أولوية مطلقة

حيث توجد «في صلب استراتيجية تنوع الاقتصاد الوطني»، وتعد «قاهرة للتنمية المحلية في المناطق التي تحتضنها، من خلال خلق فرص عمل، ونشاطات صناعية وتطوير شبكة النقل بالسكك الحديدية».

وسيكون لدخول هذه المواقع المنجمية حيز الخدمة آثاراً على الصناعة الوطنية من خلال تحويل المواد الخام المستخرجة.

في سياق مغاير، شدد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على ضرورة المراجعة البالغة لمسألة الأمن السيبراني واليقظة في اقتناء المعدات والتجهيزات، كون هذا المجال متصل تماماً بالأمن القومي.

من جهة أخرى، شدد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون على وجوب تطابق برامج المدارس الخاصة مع البرنامج الوطني للتربية الوطنية دون سواء، وأوضح ذات المصدر أنه لدى تطرقه إلى شروط وإجراءات اعتماد مؤسسات التربية والتعليم وشدد رئيس الجمهورية على ضرورة تنفيذ المشاريع المنجمية الهيكلية «بـالسرعة القصوى»، وهي منجم الحديد بغارا جبيلات، ومنجم الزنك والرصاص بوادي أميزور، ومنجم الفوسفات ببلاد الحديدة نظراً لـ «أثرها الكبير» على الاقتصاد الوطني.

كما أمر رئيس الجمهورية باختيار المواقع المناسبة لوحدة التصفية والمعالجة، مع تقريبها من نقاط المياه والطاقة وبخطوط السكك الحديدية، وفقاً لبيان مجلس الوزراء.

وتؤكد هذه التعليمات الأهمية «الكبرى» لهذه المشاريع التي تحظى «بالأولوية»،

ترأس الأحد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، اجتماعاً لمجلس الوزراء تناول مشروع قانون المالية لسنة 2025 وعروضاً منها الوضعية الصحية المتعلقة بوبائي الدفتيريا والملايا بالمناطق الحدودية في أقصى الجنوب، مدى تقدم المشاريع المنجمية الهيكلية، شروط وإجراءات اعتماد مؤسسات التربية والتعليم الخاصة، بالإضافة إلى ملفات متعلقة بالحياة اليومية للمواطن، بحسب ما أفاد بيان مجلس الوزراء.

أمر رئيس الجمهورية، خلال الاجتماع بتسريع وتيرة إنجاز ثلاثة مشاريع منجمية مهيكلية ضخمة واستراتيجية تهدف إلى تنوع اقتصاد البلاد وتحقيق تنمية متكاملة ومتعددة الأبعاد.

وشدد رئيس الجمهورية على ضرورة تنفيذ المشاريع المنجمية الهيكلية «بـالسرعة القصوى»، وهي منجم الحديد بغارا جبيلات، ومنجم الزنك والرصاص بوادي أميزور، ومنجم الفوسفات ببلاد الحديدة نظراً لـ «أثرها الكبير» على الاقتصاد الوطني.

كما أمر رئيس الجمهورية باختيار المواقع المناسبة لوحدة التصفية والمعالجة، مع تقريبها من نقاط المياه والطاقة وبخطوط السكك الحديدية، وفقاً لبيان مجلس الوزراء.

وتؤكد هذه التعليمات الأهمية «الكبرى» لهذه المشاريع التي تحظى «بالأولوية»،

ويخصص اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كشف رئيس الجمهورية عن الشروع في مراجعته ابتداء من سنة 2025، مؤكداً أن هذه المراجعة أصبحت «ضرورية» وأنها «ستتم بكل سلاسة وصداقة ودون الدخول في نزاعات» مع الاتحاد الأوروبي.

تحتل بقية قادة وتوجيه الرئاسية تبون

الديبلوماسية الجزائرية.. خدمة القضايا العادلة والسلام والأمن الدوليين

الأممي، في ظل منظومة دولية كنا ولا تزال نطالب باحتمامها لمبادئ المساواة السيادية والترايطية المنصفة والاحترام المتبادل وتحريم المساس بالشأن الداخلي للدول».

ويخصوص اقتراح يوم الدبلوماسية الجزائرية بيوم انضمام الجزائر لمنظمة الأمم المتحدة، أكد الوزير أن ذلك «لم يكن من قبيل الصدفة ولا من فعل الظروف العابرة أو العرضية، بل إن اقتراح هذين المعلمين هو نتاج العلاقة المتميزة والمتفردة بين الجزائر ومنظمة الأمم المتحدة».

وفي كلمته، عرّج عطايف على المحطات الهامة للديبلوماسية الجزائرية ودورها الريادي على المستويين الاقليمي والدولي انطلاقاً من القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية مروراً بمنطقة الساحل وإفريقيا عموماً.

ووصف الوزير يوم الدبلوماسية الجزائرية بهـاليوم الأغر الذي رفعت فيه الراية الوطنية شامخة في الصرح الأممي، لترسم عودة الجزائر إلى الحياة الدولية من واسع أوابها، كدولة كاملة ومكتملة السيادة، وكدولة افتتحت استقلالها ومكانتها بتضحيات قل نظيرها في تاريخ الأمم، وكدولة ألهمت المعمورة برمتها بثورة تحريرية مظفرة جعلت منها مرجعاً في دحر الاستعمار وفي إعلاء حق الشعوب في تقرير مصيرها، علاقة بثقت من روح نوفمبر الخالدة التي جعلت من القضية الجزائرية أول قضية تصفية استعمار يتم إدراجها على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة».

وأضاف عطايف أن «الجزائر سجلت طيلة العقود الست الماضية حضورها المتميز وانخراطها الفعلي في جل الجهود الرامية لتحقيق المقاصد النبيلة المكرسة في الميثاق

الجزائر إلى الأمم المتحدة ذات 8 أكتوبر 1962، بحضور ممثلين عن الهيئات والمؤسسات الوطنية ورؤساء البعثات الدبلوماسية وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية المعتمدة لدى الجزائر واطارات وموظفي وزارة الشؤون الخارجية».

وفي كلمة ألقاها بالمناسبة، قال عطايف: «لنا فيما راكمته الدبلوماسية الجزائرية من إرث تاريخي مشهود ما يبعث على الفخر والاعتزاز».

«واستلهاما من هذا الإرث التاريخي، تعمل الجزائر اليوم، تحت قيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على تعزيز دورها الدبلوماسي الإيجابي والبناء على الساحة الدولية، وكذا في مختلف فضاءات انتمائها العربية والإفريقية والمتوسطية»، يقول عطايف.

شكل إحياء اليوم الوطني للدبلوماسية الجزائرية، الثلاثاء، مناسبة للتأكيد مجدداً على الدور المحوري للديبلوماسية من أجل استتباب الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية وعبر العالم والعودة القوية لنشاطها منذ انتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيساً للجمهورية، في مختلف فضاءات انتماء الجزائر العربية والإفريقية والمتوسطية.

أحييت وزارة الشؤون الخارجية والجلالية الوطنية بالخارج بمقرها بالجزائر العاصمة هذا اليوم تحت شعار «مواقف ثابتة في تعزيز قيم السلام وفضائل التعاون الدولي».

وأشرف وزير الشؤون الخارجية والجلالية الوطنية بالخارج، أحمد عطايف، على مراسم إحياء هذا اليوم الذي يتوافق مع تاريخ انضمام

الجلود والأصواف.. الثروة النائمة بالجلفة

يمكن استغلالها في صناعة الملابس والأقمشة..

• فرصة لتطوير الاقتصاد المحلي وتعزيز الصناعة التقليدية • لا بد من التفكير في آليات فعالة لتعزيز استغلال الثروة المهمة
• تكثيف الجهود لتنمية شعبة الصوف واستقطاب الاستثمارات.. ضرورة • الاستثمار في الموارد الطبيعية يعزز الاقتصاد المحلي



والمائي، وهي قضايا ملحة تواجه المجتمع اليوم، إذ إن ترك هذه المواد في الأودية يتسبب في الفيضانات ونفسي الأمراض وتلوث المياه، مما يؤثر سلبا على الصحة العامة.

من التلوث.. إلى الفرص الاستثمارية

يصف بلخير بوعبدلي منظر بقايا الجلود والصوف المتناثرة على ضفاف الأودية بأنه مشهد يندب بالخطر، إذ تتحوّل هذه المواد إلى مصدر للتلوث وتساهم في مشاكل الفيضانات. وفي الوقت نفسه، يمكن لهذه الكميات الهائلة من الجلود والصوف أن تصبح فرصا استثمارية، بدلا من اعتبارها نفايات.

ويشير بوعبدلي إلى أنه خلال يوم دراسي نظم في بلدية مسعد، أبدى الحرفيون مخاوفهم من نقص المواد الأولية، حيث أكدوا أنهم لا يستطيعون الوصول إلى هذه المواد على الرغم من توفرها بكمية. كما يعوق غياب التخزين والمعالجة الصحيحة استغلال هذه الموارد القيّمة.

فرصة لحماية التراث الثقافي

يبرز بلخير بوعبدلي أهمية الاستثمار في الجلود والصوف من خلال دعوته لإنتاج زربية جلفاوية قادرة على المنافسة مع المستوردات. ويعتبر أن هذا الاستثمار ليس مجرد مشروع اقتصادي فحسب، بل هو وسيلة أيضا لحماية التراث الثقافي. ويؤكد بوعبدلي أن الزربية الجلفاوية تميّز بجودتها العالية وصحتها، مما يؤهلها لمنافسة المنتجات المستوردة. كما يشير بوعبدلي إلى تجربة مستثمر تركي في ولاية غليزان، حيث نجح في تنظيم صناعة الصوف وتصديره إلى دول مثل الصين وإسبانيا. ويقول: "هذا النموذج يعكس الإمكانيات الهائلة التي يمكن تحقيقها إذا تم التعامل بجديّة مع هذه الموارد".

ويعتبر بوعبدلي أن استغلال الجلود والصوف في ظلّ التحدّيات البيئية والاقتصادية الحالية هو خطوة ضرورية نحو تحقيق استدامة بيئية. ويشدّد على أنّ الاستفادة من هذه المواد ليست خيارا بل ضرورة تقتضيها الظروف الحالية، مضميفا: "بدلا من أن نترك هذه الثروة مهمة، يمكن أن تكون حلاّ فعّالا للعديد من المشكلات". وفي سياق دعوته، يوجّه بوعبدلي نداء إلى جميع المعنيين، من رجال الأعمال والمستثمرين إلى المؤسسات المعنية، للانخراط في هذا المشروع الحيوي. فالاستثمار في الجلود والصوف يمكن أن يحقق فوائد اقتصادية، ويعزّز الحفاظ على البيئة، ويعيد الحياة للصناعات التقليدية. ويلفت بوعبدلي النظر إلى أنّ المنطقة تحتوي على حوالي خمسة ملايين رأس غنم، بالإضافة إلى وجود مصنع للجلود، مما يفتح المجال أمام فرص لا حصر لها. إذا تمّت الاستفادة من هذه الموارد بشكل صحيح، يمكن أن نشهد تحوّل ملحوظا في الاقتصاد المحلي، مما يساهم في تحسين الظروف المعيشية للأسر ويعزز من الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في الجلفة.

والصوف يساعد في تقليل التلوث وتحسين الظروف البيئية في المنطقة.

إعادة الحياة للجلود والصوف..

تعتبر إعادة استخدام الجلود والصوف خطوة مهمة في تقليل التلوث وتحسين الظروف البيئية في منطقة الجلفة.

بلخير بوعبدلي، إيطار في مديرية البيئة، يسلط الضوء على أهمية إعادة التفكير في كيفية استثمار هذه الثروة، مستعرضا كيفية استغلال الجلود والصوف كموارد قابلة للاسترجاع، من خلال معالجة متخصصة تبدأ من مرحلة الجمع وصولا إلى الاستفادة منها في الصناعات التقليدية.

خلال محاضرة مثيرة، أشار بوعبدلي إلى أنّ كثيرين يعتبرون الجلود والصوف نفايات منزلية، بينما يراها هو نفايات خاصة تحتاج إلى معالجة متخصصة منذ البداية، بدءا من مراحل الجمع والنقل وصولا إلى التخزين والمعالجة والإزالة.. "بدلا من ترك هذه المواد مهمة في الأودية، يمكن تحويلها إلى فرصة ذهبية تساهم في تعزيز التنمية المستدامة". أكد بوعبدلي أنّ الجلود والصوف يمكن استغلالهما كمصادر قابلة للاسترجاع، مما يساهم في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. من خلال تطوير آليات فعّالة لجمع هذه المواد ومعالجتها، يمكن خلق فرص عمل جديدة، وتقليل التلوث، وتحسين ظروف المعيشة في المنطقة.

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية

يتناول بلخير بوعبدلي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بإعادة استخدام الجلود والصوف، مشيرا إلى أنّ هذه المواد تعتبر فرصة لتوفير فرص عمل جديدة، مما يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للعديد من الأسر. ويبرز بوعبدلي أنّ استغلال هذه الموارد سيخلق وظائف في مجالات متعددة، مثل الصناعة التقليدية وإعادة التدوير. فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي، يؤكد بوعبدلي على أهمية مكافحة التلوث، حيث أنّ التعامل الصحيح مع الجلود والصوف يمكن أن يساهم في الحدّ من التلوث الهوائي والغذائي

ضرورة تكثيف الجهود لتنمية شعبة الصوف واستقطاب الاستثمارات اللازمة. وتشير الإحصائيات إلى أنّ إنتاج الصوف في الجلفة شهد تصاعدا ملحوظا، حيث بلغ نحو 69.640 قنطارا في عام 2020.. يعكس هذا الرقم الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لهذه الموارد، والتي يمكن استغلالها بشكل فعّال من خلال الاستثمار في مشاريع تحضير وغسل الصوف.

كما تم تسليط الضوء على أهمية إنشاء التعاونيات الفلاحية والحرفية كخطوة أساسية لتحقيق تنظيم مهني يساهم في تعزيز الاستغلال الأمثل لمادة الصوف. حيث أكدت الأستاذة أمال عدواني، خلال محاضرتها، أنّ تنظيم الفلاحين والحرفيين ضمن إطار تعاونيات يساهم في تحسين العمليات الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة.

يمكن أن يساهم الاستثمار في هذه الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد المحلي في الجلفة، ويخلق فرص عمل جديدة، مما يضمن نموا مستداما للمنطقة.

تعتبر إنشاء التعاونيات الفلاحية والحرفية خطوة أساسية لتحقيق تنظيم مهني يعزّز الاستغلال الأمثل لمادة الصوف. حيث أوضحت الأستاذة أمال عدواني، أنّ تنظيم الفلاحين والحرفيين ضمن إطار تعاونيات يساهم في تحسين العمليات الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة.

في هذا السياق، تعمل العديد من الجمعيات المحلية والحكومية على دعم تطوير شعبة الصوف. من أبرز هذه الجمعيات "جمعية تمكين" التي نجحت في استقطاب تمويل دولي عبر برنامج كابدال، المدعوم من وزارة الداخلية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. ويسعى هذا البرنامج إلى تعزيز المشاريع الحرفية وتشجيع الشباب على الانخراط في هذا القطاع.

وتستخدم الجلود في صناعة المنتجات الجلدية مثل الحقايب والأحذية، بينما يعتبر الصوف مادة خام لصناعة الملابس والأغذية. ويمكن أن تساهم هذه الصناعات في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل المحلي. كما أنّ إعادة استخدام الجلود

في ولاية الجلفة.. تمتدّ المساحات الشاسعة وتحتضن القرى والبلدات حياة نابضة، ترعى الملايين من رؤوس الأغنام التي تعكس غنى هذه المنطقة في الثروة الحيوانية. وتعتبر الجلفة واحدة من أبرز الولايات في الجزائر من حيث عدد رؤوس الأغنام، وتحتلّ المرتبة الأولى وطنيا في هذا المجال. فعلى مزارع العصور، لعبت الأغنام دورا مهما في اقتصاد المنطقة، ما أسهم في تشكيل ثقافتها وهويتها.

موسى دباب

بالرغم من هذا الغنى، تواجه الجلفة تحديات كبيرة، إذ لا توجد أرقام رسمية دقيقة تحدد العدد الفعلي لرؤوس الأغنام، ممّا يفضي على الوضع غموضا وتقديرات غير موثوقة. ولكن، ما يثير القلق هو أنّ الجلفة لا تستفيد كما ينبغي من منتجاتها الحيوانية، خاصة الجلود والصوف التي تعتبر ثروات مهمة تلقي بظلالها على البيئة المحلية.

تعتبر جلود الأغنام وصوفها من الموارد الطبيعية الغنية التي يمكن استغلالها بشكل فعّال، لكن الواقع يشير إلى أنّها تهمل وتعتبر نفايات تلوث الأودية، ممّا يساهم في تفاقم المشاكل البيئية. ورغم هذه المعطيات، يرى مختصون في الاقتصاد أنّ هناك فرصة حقيقية لتطوير الاقتصاد المحلي وتعزيز الصناعة التقليدية، من خلال استثمار هذه الموارد بشكل أفضل.

في الوقت الذي تسعى فيه بعض المبادرات المحلية إلى إعادة تقييم قيمة هذه المواد، تبرز إمكانية استخدامها في صناعة الملابس والأقمشة، ممّا قد يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النشاط الاقتصادي في المنطقة.

لكن السؤال الذي يطرح بقوة، هو: هل ستتجّج الجلفة في تحويل هذه الثروة الضائعة إلى مصدر للنمو والازدهار، أم ستظلّ هذه الثروة مجرد تهديد بيئي يلاحقها؟

تشير الإحصائيات إلى أنّ ولاية الجلفة تنتج كميات كبيرة من الصوف والجلود سنويا، خصوصا خلال أعياد الأضحية، حيث يتمّ ذبح عشرات الآلاف من الأغنام في المذابح العمومية، بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة التي تذبح في المنازل. هذا الأمر يعكس زيادة كبيرة في كميات الصوف والجلود المتاحة، ممّا يستدعي التفكير في آليات فعّالة لتعزيز استغلال هذه الثروة وتنميتها في الاقتصاد المحلي.

الجلود والصوف.. موارد مستدامة

في هذا الإطار، تم تنظيم يوم دراسي بجامعة زيان عاشور، عام 2022 بعنوان "مساهمة شعبة الصوف في الاقتصاد المحلي والوطني"، حيث تمّ تناول أهمية تطوير هذه الصناعة. وقد أشار المتحدثون، بما في ذلك مدير السياحة والصناعة التقليدية، إلى



بالصواريخ والعبوات والرصاص

المقاومة اللبنانية تصمد لمحاولات التغافل الصهيوني

والأسلحة الصاروخية، وحققوا فيها إصابات مؤكدة، وأجبروها على التراجع. وبسبب المواجهة القوية للمقاومة اللبنانية فشلت معظم محاولات التوغل الصهيوني إلى جنوب لبنان، ومع التصدي الذي يبديه حزب الله بإطلاقه عشرات الصواريخ على حيفا، يواصل الجيش الصهيوني عدوانه على لبنان، حيث استشهد 3 أشخاص بغارات للاحتلال على البقاع، في وقت اعترف فيه الجيش الصهيوني بإصابة 3 من عساكره بجروح خطيرة في جنوب لبنان.

وأكدت مصادر إعلامية للاحتلال، إصابة الصهيوني شمونييل بوخاريس مستشار وزير المالية بتسلييل سموتريتش في معارك جنوب لبنان.

هذا، وأفاد مراسلون بأن 4 غارات صهيونية استهدفت صباحا بلدة الخيام جنوبي لبنان، وأخرى استهدفت بلدات المجال وطيردبا والطيبة جنوبا، وقالوا إن الطيران الصهيوني أغار على سهل في بلدة سرعين بالبقاع شرقي لبنان، كما أكدت الأنباء، أن 5 غارات استهدفت الليلة ما قبل الماضية الضاحية الجنوبية لبيروت، طالت إحداها منطقة الكفارات بالضاحية.

ووفق الأرقام الرسمية، بلغت حصيلة ضحايا العدوان الصهيوني منذ الثامن من أكتوبر من العام الماضي نحو 2119 شهيدا و10 آلاف و19 مصابا، فضلا عن نزوح أكثر من 1.2 مليون شخص.

مشاهد تعذيب أسرى بسجن عوفر..

محاولة يائسة لـ "إخفاء" فشل الاحتلال



وقالت إن "تصاعد عمليات التتكيل بحق الأسرى وحرمانهم من حقوقهم واستمرار الاحتلال في سياساته العدوانية بحقهم، لن يكسر عزيمتهم وإرادتهم الصلبة، فعتمة السجن سيعقبها فجر الحرية القريب، وشعبنا ومقاومتنا على عهد الوفاء للأسرى البواسل، مهما كلف ذلك من أثمان".

وكان المتطرف "إيتمار بن غفير" على الماضي إلى تطبيق عقوبة الإعدام على الأسرى، وقال إنه إلى حين إقرار مثل هذا القانون فإن الأسرى لن يحصلوا من الطعام والشراب إلا على القدر الذي يقيهم على قيد الحياة، كما أصر على إعطاء الأسرى أدنى حد من الراحة بموجب القانون.

ويتعرض الأسرى في سجون الاحتلال لأساليب تعذيب رهيبه، أبرزها سياسة التجويع حتى الموت، والإهمال الطبي المتعمد الذي يُعد وجها آخر للإعدام، وهي سياسات انتقامية من الأسرى تحظى بإجماع داخل المشهد السياسي الصهيوني.

يذكر أن حصيلة أعداد الأسرى الفلسطينيين، منذ 7 أكتوبر 2023 تجاوزت 11 ألفا و100 من الضفة بما فيها القدس، بحسب توثيق لنادي الأسير الفلسطيني.

تصدت المقاومة اللبنانية أمس الأربعاء، لمحاوّلتي تسلل لقوات الاحتلال الصهيوني عند الحدود اللبنانية، دعماً للشعب الفلسطيني الصامد في قطاع غزة، وإستناداً لمقاومته، ودفاعاً عن لبنان وشعبه.

قام مقاتلو حزب الله فجر أمس بتفجير عبوة ناسفة في قوة من عساكر الاحتلال، واشتبكوا معها لدى محاولتها التسلل إلى بلدة بليدا، وأوقعوا فيها إصابات دقيقة، ولدى محاولة قوة للاحتلال التقدم في اتجاه منطقة اللبونة، استهدفها مقاتلو المقاومة اللبنانية بقذائف المدفعية والأسلحة الصاروخية، وحققوا فيها إصابات مباشرة، ما أدى إلى تراجعها، كما استهدف حزب الله صباحا، قوة مشاة صهيونية حاولت التسلل إلى منطقة اللبونة بصليبة صاروخية كبيرة وأوقعها بين قتل وجريح.

ثم أعادت قوة مشاة صهيونية محاولة التقدم تجاه اللبونة أيضاً، فكان مقاتلو المقاومة بالمرصا حيث استهدفوها بصاروخ موجه، وأوقعوا عساكرها بين قتل وجريح، ويعد ذلك، استهداف عناصر حزب الله قوات للاحتلال في أثناء تقدمها من سهل طوشا تجاه ميس الجبل ومحبيب بصليبة صاروخية.

وفجر الثلاثاء، ولدى محاولة قوات الاحتلال التقدم في اتجاه منطقة اللبونة الحدودية، مدعومة بجرافات وآليات، أمطرها المقاومون بقذائف المدفعية

تحت الأحزمة النارية والقصف والمجازر

الجيش الصهيوني يحكم الحصار البري والجوي على شمال غزة



سجن في العالم، إذ يحاصره للعام الـ18، وأجبرت حرب "الإبادة الجماعية" نحو مليونين من مواطنيه البالغ عددهم حوالي 2.3 مليون فلسطيني على النزوح في أوضاع كارثية، مع شح شديد ومتعمد في الغذاء والماء والدواء.

حصيلة الشهداء في ارتفاع

هذا، وبينما يضع الجيش الصهيوني الشمال تحت ضغط القصف والتفجير والحصار، يواصل عدوانه الغاشم على باقي مناطق قطاع غزة، حيث استشهد 17 فلسطينيا وأصيب عدد آخر بجروح، فجر أمس الأربعاء، في قصف متواصل على مناطق متفرقة.

وأفاد جهاز الدفاع المدني الفلسطيني بغزة، في بيان، بانتشال جثامين 9 شهداء بينهم أطفال وعدد من الجرحى جراء قصف طائرة للاحتلال منزلا لعائلة فرحات قرب سوق البسطات في حي الشجاعية شرقي مدينة غزة.

وقال شهود عيان، إن هذه المجزرة الجديدة تسببت بارتقاء أفراد العائلة بالكامل ومسحها من السجل المدني الفلسطيني، ومع تواصل القصف، يرتفع عدد الشهداء، حيث أعلنت وزارة الصحة بقطاع غزة، أمس الأربعاء، ارتفاع حصيلة الإبادة التي تركتها القوات الصهيونية في حق الفلسطينيين إلى 42 ألفا و10 شهداء، و97 ألفا و720 مصابا منذ 7 أكتوبر من العام الماضي.

عملية فدايية

في الأثناء، أكد الإسعاف الصهيوني أمس إصابة 6 أشخاص بعملية طعن في الخضيرة شمال عاصمة الكيان الصهيوني، نفذها فلسطيني من الداخل المحتل، وأضاف الإسعاف أن حالات 5 من المصابين بين حرجة وخطيرة.

في حين أفادت الشرطة الصهيونية أن عملية الطعن وقعت في 4 مواقع مختلفة بمدينة الخضيرة.

وقالت الشرطة إنها أطلقت النار على المنفذ، دون توضيح مصيره، لكن مصادر إعلامية أوردت بأن منفذ عملية الطعن في الخضيرة يحمل الجنسية الصهيونية، واسمه أحمد جبارين وعمره 36 عاما من سكان أم الفحم.

وكان أبو عبيدة الناطق العسكري باسم كتائب القسام دعا - في كلمته بذكرى طوفان الأقصى الاثنين- إلى تكثيف العمليات العسكرية ضد جيش الاحتلال في الضفة الغربية والداخل المحتل.

ومنذ بداية العدوان الصهيوني على قطاع غزة قبل عام، تزايدت أعداد عمليات الطعن وإطلاق النار ضد صهاينة على الحواجز وفي الضفة والأراضي الفلسطينية المحتلة.

المواطنين من الاستجابة لذلك معتبرة إياه "خداعا وكذبا".

400 ألف محاصرون في الشمال

من جانب، أعلن المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" فيليب لازاريني، أمس الأربعاء، أن العملية العسكرية الصهيونية الراهنة في شمالي قطاع غزة تحاصر ما لا يقل عن 400 ألف فلسطيني وتهدد تنفيذ المرحلة الثانية من التطعيم ضد شلل الأطفال.

وقال لازاريني، في منشور عبر منصة إكس، أمس الأربعاء: "يوجد ما لا يقل عن 400 ألف شخص محاصرين في المنطقة" شمالي قطاع غزة، وتابع أن "أوامر الإخلاء الأخيرة من السلطات الصهيونية تجبر الناس على الفرار مرارا وتكرارا، وخاصة من مخيم جباليا".

لازاريني أضاف: "الكثيرون يرفضون (الإخلاء) لأنهم يعرفون جيدا أنه لا مكان آمن في غزة"، ومرارا أنذر الاحتلال فلسطينيين بإخلاء مساكنهم والتوجه عبر ممرات محددة إلى ما زعم أنها "مناطق آمنة"، لكن كثيرين منهم تعرضوا للقصف صهيوني في الطريق أو في تلك المناطق ما أودى بحياة الآلاف وأصاب آخرين.

وأضاف لازاريني أن "الملاجئ تُجبر على الإغلاق والخدمات توقف، وبعضها لأول مرة منذ بدء الحرب.. ومع عدم توفر أي إمدادات أساسية تقريبا، ينتشر الجوع ويتعمق مرة أخرى"، كما أكد أن "العملية العسكرية الصهيونية الراهنة تهدد تنفيذ المرحلة الثانية من حملة تطعيم الأطفال ضد شلل الأطفال"، وشدد على أن "الأطفال هم أول وأكثر من يعانون"، بينما "يستحقون التوصل إلى وقف إطلاق النار". وانتهت المرحلة الأولى من التطعيم ضد شلل الأطفال وسط قطاع غزة في 4 سبتمبر الماضي.

لا مكان آمن

وفي وقت سابق أمس الأربعاء، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، عبر إكس: "نحو 400 ألف شخص في غزة يتعرضون للضغط مرة أخرى للانتقال جنوبا إلى منطقة مكتظة بالسكان وملوثة وتفتقر إلى أساسيات الحياة"، وأكد أن "إصدار الجيش الصهيوني الأوامر للمدنيين بالإخلاء لا يضمن سلامتهم إذا لم يكن لديهم مكان آمن يذهبون إليه ولا مأوى أو طعام أو دواء".

وفي استهانة بالمجتمع الدولي، يواصل الكيان الصهيوني حرب الإبادة متجاهلا قرار مجلس الأمن الدولي بإنهائها فورا، وأوامر محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير لمنع أعمال "الإبادة الجماعية" وتحسين الوضع الإنساني المزري بغزة.

وحول الكيان الغاصب قطاع غزة إلى أكبر

أحكم الجيش الصهيوني أمس الأربعاء، حصاره على شمال قطاع غزة من جميع الجهات، لتعزله عن مدينة غزة، في ظل قصف مدفعي وجوي مكثف ونسف منازل المواطنين، وذلك في اليوم الرابع من توغله البري.

وأفاد مراسلون بأن الجيش الصهيوني فرض حصارا مطبقا على جباليا وبلدتي بيت حانون وبيت لاهيا، ويطلق النار على كل من يتحرك، بالتزامن مع قصف مدفعي وجوي يستهدف منازل وشوارع ومنشآت، وأوضح المراسلون أن الجيش يجبر الفلسطينيين قسرا على الخروج من منازلهم شمال قطاع غزة للتوجه نحو جنوب القطاع.

وذكر شهود عيان أن طائرات "كواد كابتز" تنتشر في شوارع شمال القطاع وتطلق النار على أي جسم يتحرك، بينما يتركز قنص الجيش على بنايات مرتفعة، وأضاف الشهود أن جرافات الجيش تقوم بعمليات تجريف واسعة في شوارع ومناطق بمخيم جباليا ومحيطه، كما ذكروا أن الجيش الصهيوني كثف غاراته خلال الساعات الماضية بحيط مستشفى كمال عدوان والإندونيسي والعودة شمالي القطاع.

تحت الحصار دون طعام أو شراب

وأشار شهود عيان إلى أن جيش الاحتلال يقوم بعملية نسف لمنازل وممتلكات المواطنين، ويمنع دخول الطعام والشراب والدواء إلى المناطق الشمالية، مما يفاقم الوضع الإنساني الذي خلفته حرب الإبادة.

وأوضح الشهود أن عشرات الآلاف من الفلسطينيين محاصرين بمنزلهم دون طعام ومياه، ويخشون الخروج خشية إطلاق النار عليهم. ومساء الثلاثاء، قالت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، إن الجيش الصهيوني طالب 3 مستشفيات في المحافظة الشمالية بالإخلاء من المرضى والطواقم الطبية. وأضافت الوزارة في بيان: "الاحتلال يطالب مستشفى كمال عدوان والإندونيسي والعودة بالإخلاء من المرضى والكوادر الصحية".

وأفاد البيان أن الجيش الصهيوني هدد المستشفيات الثلاثة بهدمها والقتل والاعتقال "لو لم يتم الإخلاء، على غرار ما حدث بمستشفى الشفاء بمدينة غزة والأحد، أعلن جيش الاحتلال بدء عملية عسكرية في جباليا؛ بزعم "منع حركة حماس من استعادة قوتها في المنطقة"، وذلك بعد ساعات من بدء هجمة شرسة على المناطق الشرقية والغربية لشمالي القطاع هي الأعنف منذ ماي الماضي.

والاثنين، أنذر الجيش الصهيوني الفلسطينيين بإخلاء مساكنهم في بلدة ومخيم جباليا وبلدتي بيت حانون وبيت لاهيا (شمال) والتوجه جنوبا عبر "ممر آمن"، وسط تحذير وزارة الداخلية والأمن الوطني بغزة

اقتترف جرائم وحشية لم تستثن الأطفال والنساء

المخزن

يحوّل انتكاسته القضائية إلى انتقام مروّع من الصحراويين

استطاع الصحراويون من خلال طرق باب العدالة الأوروبية أن يحققوا نصرا قضائيا كبيرا يحفظ مواردهم التي ظل الاحتلال وزبائيته من لصوص الثروات ينهاونها لسنوات طويلة. ورغم أن المعركة القضائية لم تكن سهلة، فإن العمل والإصرار مكّنهم من كسبها ومن لفت انتباه العالم إلى قضيتهم التي تأخر حلها نصف قرن، فارتفعت الأصوات من كل جهة تستعجل تسويتها وفق قرارات ولوائح الأمم المتحدة.

فضيلة دفوس

ومتلما تمكّن الصحراويون من ربح معركة الثروات، عليهم أن يبادروا إلى خوض معركة جديدة من أجل وقف الانتهاكات التي تطالهم على يد الاحتلال المغربي، فما يتكبده الصحراويون من معاناة في الأراضي المحتلة، شيء فظيع تنوء الجبال بحمله، والعالم الذي يتغنى صباح مساء بالدفاع عن حقوق الإنسان، لا يبالي ولا يعير اهتماما حتى للتقارير الحقوقية التي تصدرها بعض المؤسسات وتكشف بالأدلة القاطعة الجرائم الوحشية التي يرتكبها الاحتلال المغربي.

على الصحراويين أن يستغلوا انتصارهم أمام «العدل الأوروبية» لخوض معركة حقوقية يطالبون من خلالها إما بتوسيع مهام البعثة المكلفة بتنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي «المينورسو» لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الإقليم المحتل، أو إيجاد حل آخر يضمن حمايتهم خاصة بعد أن تزايدت الاعتداءات والجرائم التي يتعرضون لها من طرف الاحتلال الذي يسعى لإفراغ الأرض الصحراوية من أبنائها وتهجيرهم قسرا.

جرائم لا تستثنى الأطفال

أعدت جريمة القتل الشنيعة التي راح ضحيتها الطفل الصحراوي القاصر أسامة مولود المحجوب على يد قوات الاحتلال المغربي، إلى الواجهة قضية الانتهاكات الحقوقية والجرائم التي يرتكبها الاحتلال المغربي بحق المدنيين الصحراويين والتي تضاعفت منذ استئناف الحرب قبل أربع سنوات، وهي في تفاقم مطرد مع كل انتصار يحققه الصحراويون على الصعيد الدبلوماسي أو القضائي كما يحصل اليوم بعد انتزاع الجمهورية الصحراوية حكما قضائيا ثميناً من محكمة العدل الأوروبية يحفظ ثروتها من النهب، حيث جُن جنون المخزن، وما هو يحوّل انتكاسته إلى انتقام مروّع من الصحراويين لا يستثنى الأطفال والنساء.

وقد أدانت اللجنة الصحراوية لحقوق الإنسان جريمة قتل الطفل أسامة مولود البالغ من العمر 16 سنة، وحملت سلطات الاحتلال المغربية المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة النكراء في حق الطفل الصحراوي، وكل جرائم القتل المتمم التي ترتكبها بحق المواطنين الصحراويين العزل، ودعت إلى ضرورة محاسبتها أمام القضاء والعدالة الدولية على جرائمها البشعة وفي مقدمتها جرائم القتل خارج نطاق القضاء، كما أدانت انتهاكاتها المتواصلة لقواعد القانون الدولي الإنساني والمواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وجددت اللجنة الوطنية الصحراوية لحقوق الإنسان، استنكارها الشديد لهذا العمل العدواني الجديد الذي ارتكبه قوات الاحتلال في حق طفل أعزل في إطار التصنيف المنهجه للمناصر الصحراوي، وأشارت إلى أنها ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها الصحراويون للقتل المنهجه والاعتداءات الشنيعة، فقد شهدت السنوات الماضية، كثيرا من الحالات التي أدت إلى إزهاق أرواح بشرية في ظروف غامضة دون أن تحرك السلطات المغربية أي ساكن ولا القيام بأي تحريات أو متابعات قضائية حولها.

وفي السياق، تكررت وزارة الأرض المحتلة والجاليات، بجريمة اغتيال الطفل الصحراوي «الناجم الكارحي» رميا بالرصاص بتاريخ 24 أكتوبر 2010 قبل أسبوعين من الهجوم العسكري الذي شنه الجيش المغربي على مخيم «الكديم ازيك» وارتكابه لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بالعدوان على الآلاف من المدنيين الصحراويين النازحين بهذا المخيم في الفترة الممتدة من تاريخ 10 أكتوبر إلى 08 نوفمبر 2010، كما باتت قوات عسكرية مغربية تحمل الأسلحة بالشريط الساحلي، وتهدد المدنيين الصحراويين بمختلف الشواطئ المحاذية للمحيط الأطلسي لمدن الصحراء الغربية المحتلة.

بدوره، أوضح المرصد الصحراوي للطفل والمرأة، أن «قوات القمع المغربية ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل الصحراوي من خلال تعرضه لشتى أنواع التعذيب الجسدي واللفظي وللتوقيف التعسفي والاختفاء القسري والاعتقال المباشر، وكذا المعاملة السيئة، حيث لم تسلم منازل المناضلين وعائلات المعتقلين السياسيين للصحراويين بالسجون المغربية ولا المؤسسات التعليمية



عبر تهديم بيوتهم وسرقة أراضيهم ومنحها للمستعمرين المغربية.

وقد أكد الرئيس الصحراوي، إبراهيم غالي، أن الاعتداء الوحشي للاحتلال المغربي على عشرات المنازل التي تقطنها العائلات الصحراوية بضواحي مدينة العيون المحتلة يعد تصعيدا خطيرا في سياسة الأرض المحروقة التي تنتهجها دولة الاحتلال المغربية ضد الصحراويين في الأراضي الصحراوية المحتلة.

وأفادت تقارير موثقة بالصور والشهادات الحية واردة من المناطق الصحراوية المحتلة، أن سلطات الاحتلال المغربية قامت عدّة مرات خلال هذه السنة بهجوم على عشرات العائلات الصحراوية مثلما حصل بمنطقة لمريات جنوب شرق مدينة العيون المحتلة، حيث استخدمت الجرافات لتدمير منازلهم وتخريب ممتلكاتهم ومعاملتهم بوحشية وإجبارهم بالقوة على الخروج من المنطقة.

وقد بعث الرئيس الصحراوي، رسالة للأمين العام الأممي يبلغه فيها بأن هذه الممارسات الاستعمارية «هي جزء من سياسة استعمارية استيطانية تهدف إلى إدامة الاحتلال والضم غير الشرعي للصحراء الغربية من خلال جعل الصحراويين لاجئين فوق أرضهم وتوطين المزيد من المستوطنين المغاربة وغيرهم في الإقليم في خرق سافر لاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب للعام 1949 ومبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي ذات الصلة».

ودعا غالي من جديد «الأمين العام ومجلس الأمن بنحو استعجالي إلى اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحميل دولة الاحتلال المغربية مسؤولية انتهاكاتها الصارخة والمتواصلة للقانون الدولي الإنساني وإلى الإسراع في وضع الآليات الضرورية لحماية المدنيين الصحراويين في الصحراء الغربية المحتلة بكونها إقليما خاضعا لتصفية الاستعمار تحت رعاية الأمم المتحدة».

آلية لحماية المدنيين

في الواقع، لقد حملت مختلف المنظمات الحقوقية، المنظمة الدولية مسؤولية الوضع الحقوقي الكارثي في الصحراء الغربية، في ظل غياب آلية أممية لحماية المدنيين الصحراويين، وتغييب دور «المينورسو» وتقييد عملها بعدم إدراج مراقبة وضعية حقوق الإنسان ضمن

مهامها. واعتبرت هذه المنظمات، أن عدم توسيع مهام بعثة «مينورسو» لتشمل مراقبة حقوق الإنسان وعجز المجتمع الدولي على فرض تطبيق الشرعية الدولية بالصحراء الغربية وفشله في الضغط على قوة الاحتلال المغربي من أجل فرض احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، من أهم العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع الحقوقي في المدن الصحراوية المحتلة».

كما طالبت هذه المنظمات الأمم المتحدة بأن لا تكتفي في كل سنة بتمديد ولاية هذه البعثة، بل عليها أن تبادر إلى تكليفها بمسؤولية مراقبة الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال في حق الصحراويين، واتخاذ الإجراءات الضرورية لوقفها في انتظار تنفيذ استفتاء تقرير المصير، وهو مهمة «المينورسو» الأساسية التي تنتظر التطبيق منذ 32 عاما.

وفي انتظار إنشاء آلية لمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية المحتلة، يجب الإسراع بكسر الحصار الذي يفرضه المغرب على الأراضي المحتلة، وفتح الأبواب أمام المراقبين الدوليين من منظمات دولية حقوقية وصحافة ووسائل إعلام أجنبية، كما يجب رفع العرافيل التي يضعها الاحتلال أمام وصول مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المناطق المحتلة من الصحراء الغربية.

الملفت للانتباه، أن الأمين العام الأممي، أنطونيو غوتيريش، أشار في تقريره السنوي الأخير حول الصحراء الغربية، إلى القلق الذي يساوره إزاء استمرار عدم تمكن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من الوصول إلى الإقليم المحتل ودعا إلى احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع السكان في الصحراء الغربية بما في ذلك معالجة قضايا حقوق الإنسان العالقة، وضمان الوصول إلى العدالة والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وزيادة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتيسير بعثات الرصد التابعة لها.

لكن، إذا كان تقرير غوتيريش قد وضع الأصبع على الجرح، فالأمر غير كاف بتاتا، والمسؤولية تحتم على الأمم المتحدة أن تجد حلا سريعا للانتهاكات التي تطال الصحراويين على أرضهم، كما عليها أن تتحرك بحزم لتجسيد مخطط التسوية الأممي وتمكين الصحراويين من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال دون تأخير.

صورتان للعنف.. وأطفالنا قابل موقوتة

صورتان، شاب يقتل امرأة بسكين، وجنود يقتلون، ثم يرمون الشهداء بأقدامهم من فوق السطوح.. ما يعني أن العنف لا يتجزأ، وهو رديف وامتداد للعنف الأكبر المحيط بنا والمتفجر بين أقدامنا. والاحتلال بظلاله الثقيلة هو السبب الرئيس في توالد العنف بكل أشكاله؛ لأن الاحتلال وحلفاءه سبب الأزمات كلها (الاجتماعية والاقتصادية والوطنية والترابوية..)، وأن الأنظمة التي تقهر مواطنيها هي "احتلال" آخر مشابه، سينتج أزمات تتواتر وتكون سببا لكل ما يعاني منه المجتمع من عنف ومهابط وفوضى وتدهور، وبالتالي؛ لا يمكن فصل "العنف" عن مرجعيته ومولده الأساسية، المتمثلة بأنظمة القهر والاستلاب، الاحتلالية أو الملتبسة. بمعنى أن "الاحتلالات" هي السبب الثاوي والمضمّر، خلف كل شكل من أشكال العنف، وبإمكان الباحث أن يفكك أي دافع للعنف، فسيفساج الاحتلال أو النظام المتسلط القاهر، هو من أنتج وحقق الأسباب والمناخ المواتي للعنف، أيًا كان شكله أو صيغته.

المجتمع كله، بحاجة إلى بيئة آمنة، وإلى توفير الاحتياجات الأساسية، ولأن يذرا المخاطر ويصد التهديدات عنهم.. وبحاجة إلى بيئة نفسية مُعافاة، مليئة بالأمن والحب والتعاطف والمساندة والاحترام وحفظ الكرامة والثقة والاحترام.. لكن كل ما ذكرت غير متوفر للأطفال بيئة خصبة وورق أبيض نظيف، تنتظر من يزرعها ويوصل مداركها ويعتني وجدانها؛ لأنها مرحلة تشكل فيها المعايير والضمير والسلوك.

الأ ترون أن أطفالنا عراة، دون حماية ومناعة، وبلا حصانة، ودون أي مما ذكرت؟

يبدو أن المسؤولين، هنا وفي الإقليم والعالم، لم يدركوا بعد أن الحرب تصف بأطفالنا، وتلقي بهم في هوة الهلاك والدمية ودوامات الفتنة المخيف، وأن ما قاله جان بول سارتر، في مقدمته لكتاب قانون "بأن العنف في المستعمرات لا يهدف إلى إبقاء الرجال الذين يتعرضون للاستعمار بعيدا، بل يسعى أيضا إلى تجريدهم من إنسانيتهم". هو قول مصيب، إضافة إلى أن أولئك الذين ينظمون مثل هذا العنف الوحشي لا يفهمون الغضب الرهيب الذي ولد من فترة طويلة من الإهانة والعنف العشوائي والإساءة والتقتيل، وأنه سينعكس عليهم بالضرورة والفعل.

إنه عنف المستعمر "المتفوق" الممتد عبر تاريخ أسود نهض على التطهير العرقي وفضاعات الإبادات ومحاكم التفتيش وظواهر الفاشية والنازية والتفتيش في الضمائر وإفناء الشعوب بالقنابل النووية.

إن هذا الغريبي العنيف السادي، لا يأبه، البيّة، بما يخلفه عنفه من أمراض وتداعيات مُهلكة، ولعل ما فعله "إسرائيل" ورثة الغاية الدمية، يؤكد ما نقرره ونقول. وإن هذا العنف سوف يخلق أجيالا لا تطبق سوى الانتقام.. وكما قالوا: إذا كانت لديك أيديولوجية هيمنة، فيجب عليك بالطبع استخدام العنف. وما فتوا يستخدمونه بجنون غير مسبق.

ونصمت كما لم نصمت، دون مبالاة.. وجنون.

مكأن آمن؟ كيف؟

إن هذا السؤال الدناج هو ما نتقدم به، بعد أن رأينا العنف الإبدي الفاشي المجنون في كل أماكن قطاع غزة، وفي مناطق ساخنة في الضفة، فكيف سيكون الوضع، وما هو المستقبل الذي ينتظر المجتمع المطحون الذي نصب عليه كل هذا العنف، وتخطى منسوب العنف المتوقع؟ وخاصة على الأطفال؟ كيف سيتصرف أطفال غزة، عندما يكبرون؟ وذاكرتهم ترغبي بكل ما عصف بأذهانهم ووعيهم ومداركهم، وأمام أعينهم البرية، من موت وتعذيبات وتجريف وإذلال وتهجير وهدم واغتصاب وجوع ومرضى وهلع؟ هل سأل العالم كيف سيتصرفون مستقبلا؟ وماذا سيعمل قاموسهم؟ وماذا سينتج من سلوك عنهم؟ وأي معمورة ستنتج لهم؟

إن كل الذين يتحملون الأذى والإساءة وقتل من يحبون، لا ينسون.. سيصبح هذا الغضب فيروسا داخل هؤلاء، فهل من عجب أن ثلثي الأطفال، في إحدى المدارس في غزة، مؤخرًا، أرادوا أن يكونوا شهداء! هل تعرفون معنى ذلك؟

وأسال: كيف لمشاهد الخوف والرعب التي عايشها الأطفال أن تمحي من ذاكرتهم؟ ستلاحقهم، وتعرضهم للإضطرابات والصدمات النفسية التي سترافقهم طوال حياتهم.. وكيف يمكن التخفيف من الصدمات النفسية لديهم؟ هل انتبهنا وعملنا على التدخلات النفسية من قبل الأطباء والمرشدين النفسيين لمعالجتهم والتخفيف من حالاتهم، أم أن الحدث الأكبر (الحرب المتواصلة على غزة) ما فتى يحول دون ذلك! لكن جميع أطفال غزة - تقريبا - بحاجة إلى دعم في مجال الصحة النفسية بسبب الحرب المتواصلة، ولا من يلتفتا وسنحتاج إلى ذلك في الضفة الغربية، أيضا وأتوقف أمام هذه "الحاضنة المشوهة" التي تلفت الكبار والصغار في دوامتها الخوئية المجنونة، وأقول: إن هذا الوضع سينتج أطفالا أقرب إلى القنابل الموقوتة أو يصبحون جيشا محتملة مؤجلة.. فالأشتر، بل

أو الوسواسي، أو الشكلائي، مصحوبا بالتطرف والعنف اللفظي والوجداني والسلوكي، هو الأرض الخصبة للعنف، فالذين والأخلاق يجب أن يظهر وينعكس، بأناقة وموضوعية، في السلوك، بعيدا عن احتكار "الحقيقة" أو الادعاء بأن ما نعتقه "مقدسا" يجب أن يخضع له الآخرون، أو أنك "وكيل" الله، عز وجل، على الأرض.

لقد أجمع الدارسون على أن الجهاز العصبي يُراكم ويُخزن كل الضغوطات، ما يجعلنا نحتر من انفجاره، أي علينا أن نوفر المنتقسات للجهاز العصبي، ونعمل على خلق الحدائق الداخلية في الأنفس والأرواح، وعلينا أن نُخرج الناس من الدوائر المؤلمة ومن الشحن السلبتي والكأبة والمُنغصات وأجواء التوتر، حتى لا ينفجروا نفسيا أو عضويا. وعليه؛ فإننا نتفق مع كل ما قاله العلماء والدارسون في هذا الشأن، ونؤكد معهم على ضرورة البحث عن مصادر السعادة ولطائف الحياة، وعن الفرح والطاقة الإيجابية، وعن كل ما يُرقي القلوب، وعن المشاعر الحلوة والحنان والعتاء والتسامح. إن المجتمع المُعافى هو الذي يؤثت حياته بالحب والترحم والإحساس بالآخر، ويوفر التكامل النفسي والسلام المُترن.

فلنبحث عن كنز السعادة وعن شمس الفرح، كما أن الاستعانة بالمختصين والباحثين في علم الاجتماع النفسي، تساعدنا على سبر غور الظواهر الناتجة في مجتمعنا، وتوفدنا إلى تفكيكها والخلاص منها بسوعي وإدراك، وتحول دون تفاقمها وانتشارها.

العنف الاحتلالي

كيف ستكون الحال إذا ما كان العنف كاملا شرسا مفتوحا منفلتا وحشيا ولا يفرق، وبكل الوسائل والأشكال التدميرية التي تستهدف كل شيء من بشر وأرض وحارات وشجر وذكريات ومقابر ومشاف ومدارس.. ويُلاحق الناس والموجودات في كل الأماكن والزوايا.. حتى لا يبقى

هؤلاء الأبناء هم أكثر قابلية للإدمان وممارسة العنف. كذلك، فإن العلاقات المضطربة داخل الأسرة، وضرب الأم أمام أبنائها والعنف اللفظي، وضرب الأولاد والطلبة في المدارس، يُنتج - بالضرورة - جيلا مهزوزا خائفا وقابلا للإبزاز وخبائنا، وبلا شخصية حاضرة، وسيجعل هذا الجيل حاقدا وبلا معايير أو انتماء.

ولعلنا نرى بعض تداعيات هذا العنف على الأطفال.. من تبؤ لا إرادي وعصبية وعدم انتباه ونوم ثقيل ودونية وانعزال وتوجس وعدم شعور بالأمان وتوتر في لفته الجسدية، وقد يمارس العنف على ما دونه من نبات وحيوان وأشياء وزملاء.

ولقد أجمع الباحثون على أن هؤلاء بحاجة إلى علاج سلوكي بالفعل. كما أن لدينا أمية تربية وعاطفية، وليس لدينا مناهج ومساقات لتعليم الشباب المقبل على الزواج، لتأصيل مداركهم وتوجيههم وتعليمهم ما يُسمى بـ"الأبوية".

إن العنف في أي مجتمع يطرح على مؤتمساته سؤال "القيمة"، أي قيمة الإنسان في المجتمع، ويستدعي مراجعة جادة لتأهيل الفئات الهشة، ويستوجب النظر في أسباب وحالات وظواهر التوحش والتفرغ والعنف والكراهية وأسبابها؛ لأن ثقافة البلطجة، وانهايار المعايير والأخلاق، وعدم الاعتراف بالآخر الوطني، والانتحار، يعني أن المجتمع قد خرج من حزام الأمان ودخل إلى نفق أسود شائك وعنيف وخطير.

لنعترف بأننا لم نربّ أولادنا، تماما، على التوافق والتألف، بقدر ما كبروا على مفاهيم الاستقطاب والانشطارات والانقسامات الطائفية والفكرية والإثنية، داخل المجتمع الواحد! ما يؤدي إلى انفلاق الحوار، وإثارة العنف بين الآخر الوطني ومواطنه، كما يعيق التفشقات في الهوية الوطنية الجماعية، ويخلق مناخا مُواتيا للتوترات والكراهية والعنف. وتجدر الإشارة إلى أن التدين الكاذب المنقوص، أو المشوه، أو البراغماتي، أو الصراعي،



بقلم: المتوكل طه

العنف الاجتماعي

يقول المختصون إن التلوث السمي والبصري والبيئي والأخلاقي، وغياب المساحة الحضارية، بمعنى عدم توفر الإمكانيات وإشباع الحاجات بطريقة طبيعية؛ هو ما يؤدي إلى العنف، إضافة إلى أن انتشار الدماء بهذا الجنون في غير مكان. كما أن انتفاء الهبة عن النبات والحيوانات، مقدمة أولى لانتفاء الهبة عن الإنسان. علاوة على أن الأسرة المأزومة اقتصاديا واجتماعيا، لا تستطيع أن تنتج أبناء ذوي معايير وأخلاقيات؛ لأن مثل هذه الأسرة لا يمكن أن توفر لأبنائها الحصّة الوجدانية التي يحتاجها كل فرد فيها، بل ستنتج أبناء مقهورين وعناصر مُعادية للمجتمع، سيستولون "قهرهم" على الأشياء من حولهم، وهذا ما يُسمى بـ"الإزاحة".

رسالة في عنق الزجاجة

الأسرى الفلسطينيين

هل تعلم أن الأسير رغم ندرة الطعام، وسوء جدوته يحاول طوال اليوم تناول وجبه واحدة فقط؟.. كل ذلك من أجل التقليل من الذهاب إلى المراحيض!، فقد قامت إدارة مصلحة السجون بقطع الماء عن الأسرى، ومن ثم قامت بسحب كافة أدوات التنظيف الشخصية للأسرى، بهذه الكلمات يبدأ أحد الأسرى المحزرين من الضفة الغربية كلماته عند سؤاله عن واقع السجون ما بعد السابع من أكتوبر 2023.

يقول زفانج في روايته "الخوف": " الخوف أشد من العقوبة، إذ يقصد زفانج أن الخوف هو العقوبة الأكبر، والأكثر قهرا، إذا لم يكن هو العقوبة الأشد.

صمت يُحاصر الزمان والمكان، ولكن صاحب القصة يحاول لملمة التفاصيل الكبيرة والكثيرة، ولكن الفأر يأكل أفكاره، ويبحث عن فرصة تأخذ روحه، لكنها لا تأخذ حريته، ولكن هذا الراوي الشجاع رغم مرارة الكلمات يعود من جديد وهو يُمسك طرف الخيط لسرد حكاياته، إذ يُكمل قائلا: "لقد كانت إدارة مصلحة السجون تتعمد إطلاق سراح أسرى حركة حماس، وإبقاء أسرى الفصائل الأخرى، وذلك من أجل خلق شرخ داخل الحركة الأسيرة، وللتوضيح أقصد أن يبدأ الأسرى بالشك في أسرى حركة حماس، ولكن هذه الحيلة لم تتطل على أحد، وعلى العكس تماما كان الأسرى القدماء في السجن يقولون: هذه الفترة هي فترة توحيد الحركة الأسيرة، وفي الوحدة قوة".

ولم تتده الحياكية بعد، ولم يتدخل الكاتب هنا في شيء، إذ بعض الحكايات تكتب ذاتها، وكثيرا ما يتحرر الوحي من الكلمات، ويتعمد القلم عن الورق، إذ هو زمن الإبادة بكل أشكالها، بل زمن الموت المطبق على الشعب الفلسطيني، هي اللحظات الأخيرة قبل قرع الجسد باب القبر، وقيل أن تحزّر الأنفاس من قوقعة الروح، هنا يستعر القلب، ويعدو الإنسان نحو حتفه، وفي سياق متصل لعل هذه آخر سطورنا، ولكن صاحب الحكاية يقول: "ما حدثتكم عنه غيبض من فيض عمّا يحدث داخل الحركة الأسيرة بعد السابع من أكتوبر 2023".



ولأسير "زكريا الزبيدي"، وانهالوا عليه بالضرب المبرح، وفي الزنزانة المجاورة كان أسير آخر يسمع الصراخ القادم من زنزانة الأسير زبيدي، وفي تلك اللحظة تمنى هذا الأسير أن يأخذ الله أمّنته"، وهنا، يُعلق صاحب القصة، بل يشاهد على المجزرة النفسية، قائلا: "كانوا يتعمدون الإهانة، ويتعمدون كسر إرادة الأسير، ولكنهم رغم قتل الأسير، والمجازر بحق أسرى غزة، قد فشلوا". يُكمل الراوي كلماته محاولا التحزّر من سطوة الموقف، ونار الكلمات، إذ يقول: «في يوم من أيام الجحيم، اقتحمت قوة من إدارة مصلحة السجون الزنزانة التي أقيع فيها، ومباشرة قاموا بتقييد الديدن إلى الخلف،

وقامت هذه القوة بضرب أبو عصب بعضا من حديد على رأسه، وتركوه ملقى على الأرض وذهبوا إلى الزنزين الأخرى من أجل استكمال جولة الاعتداء.

عندما عادوا إلى زنزانة أبو عصب، كان قد فارق الحياة"، وهنا يُعقب الأسير قائلا: "تحزّر الأسرى لم نعد نخاف الموت، كنا نتمنى الموت ليتوقف الضرب المبرح على الأجساد المنهكة والجائعة والمتعبة".

لا مناص، يُكمل الأسير وجبة الكلام الممزوجة بالقهر، والظلم، إذ يقول الأسير عن قصة سمعها داخل السجن: "اقتحمت إدارة مصلحة السجون زنزانة العزل الانفرادي



بقلم: ثائر أبو عياش

تعمدت إدارة مصلحة السجون تغيير واقع الحركة الأسيرة ما بعد هذا التاريخ، وأكثر، تعمدت إحكام قبضتها على السجون تحت بند العقاب الجماعي، وإفئاع البيئة الداخلية للاحتلال بأنها قادرة على الانتصار. إذن، دون تحليل، يُبحر النص في عمق البحر دون أي تدخلات، وذلك لوصف المشهد على طبيعته، واستنادا إلى الكلمات السابقة، يُكمل الأسير حديثه قائلا: "القمع من سجن إلى آخر يفرق، ولكن الهدف واحد، منذ بداية الحرب قامت إدارة مصلحة السجون بعملية نقل كبيرة للأسرى، حيث تعمدت فصل الأسير عن بيئة

سنة
تمر
منذ
أكتوبر
2023

تعذيب ممنهج وقتل متعمد في السجون الصهيونية



الاحتلال، حيث يحاول الاحتلال من خلال ذلك إبعاد أي ملاحقة دولية من خلال الاتهام بوجود متابعة قانونية داخلية، حيث أثبتت التجربة شكلية التحقيقات وعدم نجاعتها، كونها لا تقضي لأي نوع من أنواع المحاسبة، فالجهاز القضائي للاحتلال، اليوم وأكثر من أي وقت مضى، يؤكد على أنه مجرد أداة بيد المستوى السياسي للاحتلال، وجزء من مسار ترسيخ الجريمة.

■ **خامساً:** وعلى الرغم من الخلاصة والقناعة التي رسختها التجربة حول شكلية هذه التحقيقات، إلا أننا كمؤسسات سواصل الملاحقة القانونية، باسم عائلات الشهداء المعلومة هوياتهم، لحقهم بالمشاركة بالتحقيق في ظروف استشهادهم الذي يدعي الاحتلال أنه بدأ به في بعض قضايا الشهداء، ومجدداً هذا المسار ليس من باب انتظار أي نوع من (العدالة) من الاحتلال الذي وصل إلى الذروة في مستوى وكثافة الجرائم، ومتابعة التأكيد على حق العائلة بالملاحقة القانونية، ومتابعة قضية المطالبة بتسليم جثمان نجلهم الشهيد، علماً أن هناك عدداً من القضايا المتابعة ما تزال في إطار المداولات.

■ **سادساً:** نذكر أن عدد الشهداء الأسرى والمعتقلين المعلومة هوياتهم منذ عام 1967، (277) بعد أن تم إدراج الشهداء (15) الذي أعلنت عنهم المؤسسات اليوم.

أنه استشهد، ولم نلق حتى اليوم ردًا واضحاً من جيش الاحتلال على قضية استشهاد.

■ **ثالثاً:** نؤكد أن المصطفى المعلن عنه بشأن عدد شهداء معتقلي غزة البالغ عددهم (24)، ليس معطى نهائياً لعدد الشهداء بين صفوف معتقلي غزة، والذي يقدر عددهم بالعشرات بحسب بعض المصادر من إعلام الاحتلال، والمؤسسات الحقوقية الصهيونية، إلا أننا نشير إلى أن المصطفى المعلن من طرفنا فقط ما تم الحصول على اسمه وبياناته، وكان هناك رد من الجيش للاحتلال، بتاريخ اعتقاله واستشهاده لعدد من المؤسسات الحقوقية نذكر منها (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير في غزة، ومركز الميزان، ومؤسسة هموكيد الصهيونية، ومؤسسة مسلك الصهيونية)، وجزء آخر كان من مصادر فلسطينية أخرى تقاطعت معها شهادات لأسرى أفرج عنهم لاحقاً.

■ **رابعاً:** كما نؤكد أن رد جيش الاحتلال بشأن استشهاد معتقلين من غزة، يبقى قائماً على قاعدة الشك حيث لا يتوفر أي دليل لدى المؤسسات بشأن استشهادهم في ضوء استمرار الاحتلال باحتجاز جثامتهم، ونشير هنا إلى أن بعض الردود التي حصلنا عليها من جيش الاحتلال، كان هناك إشارة إلى وجود تحقيق من قبل

والمعسكرات، إلا أنه ما زال هناك المئات من المعتقلين رهن الإخفاء القسري، واستناداً إلى متابعة عدد من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، ومؤسسات حقوقية في الداخل، فإننا نؤكد على عدد من المعطيات الهامة:

■ **أولاً:** نؤكد أنه وحتى اليوم لا يوجد معطى واضح عن عدد معتقلي غزة من بين إجمالي الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال سوى ما أعلنت عنه إدارة سجون الاحتلال في بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر الجاري، ويبلغ (1618) ممن صنفتهم (بالمقاتلين غير شرعيين)، إلا أنه وبحسب متابعتنا فإن أعداد معتقلي غزة تقدر بالآلاف.

■ **ثانياً:** بشأن أعداد الشهداء فإننا نوضح الآتي: بلغت حصيلة الشهداء الأسرى والمعتقلين في سجون ومعسكرات الاحتلال الصهيوني والمعلومة هوياتهم، منذ بدء حرب الإبادة، (40)، منهم (14) من الضفة بما فيها القدس، و(2) من الأراضي المحتلة عام 1948، و(24) من غزة، ونشير إلى أن المؤسسات كانت قد أعلنت عن (25) اسماً من الشهداء الأسرى من كافة المناطق، واليوم نعلن عن (15) اسماً إضافياً من شهداء غزة ممن تلتقت عنهم المؤسسات رويداً عبر جيش الاحتلال، أنهم ارتقوا في السجون والمعسكرات وتم إعلام عائلاتهم، باستثناء د. إياد الرنتيسي الذي أعلنت عنه صحيفة هارتس العبرية

لم يتوقف الاحتلال الصهيوني يوماً عن استهداف الأسرى والمعتقلين في السجون والمعسكرات، وشكلت حرب الإبادة الجماعية امتداداً لعقود طويلة، مارس فيها الاحتلال جرائم ممنهجة أبرزها جرائم التعذيب، والجرائم الطبية، والتي أدت إلى استشهاد المئات من الأسرى على مدار سنوات الاحتلال.

منذ بداية الحرب، استشهد العشرات من الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال ومعسكراته، من المناطق الفلسطينية كافة، وشكلت قضية الشهداء المعتقلين من غزة التحدي الأبرز أمام المؤسسات الحقوقية، في ضوء تنفيذ جريمة الإخفاء القسري بحقهم، ورفض الاحتلال الإفصاح عن بياناتهم أو حتى ظروف استشهادهم.

وعلى مدار الفترة الماضية، تابعت المؤسسات الحقوقية المختلفة هذه القضية التي رافقتها جرائم مهولة من عمليات التعذيب والجرائم الطبية وجرائم الاعتصاب والاعتداءات الجنسية بمختلف مستوياتها، التي عكستها شهادات الأسرى والمعتقلين المرفح عنهم، والأسرى في سجون الاحتلال والمعسكرات. وقد تمكنت المؤسسات في ضوء بعض التعديلات القانونية التي أجراها الاحتلال، بالكشف عن مصير المئات من معتقلي غزة، وإجراء زيارات محدودة في بعض السجون

الأسرى يعانون بمرکز عتصيون وحوارة

يعيشون ظروفًا صعبة..



5. الأسير محمد سالم عبد المنعم رشاد / الخليل موجود في سجن عتصيون منذ 28 يوماً.
6. الأسير سامح جمعه عبد حمدان / أريحا عقبة جبر موجود في سجن عتصيون منذ 21 يوماً.
7. الأسير فتية محمد عمر حمدان / بتونيا رام الله موجود في سجن عتصيون منذ 13 يوماً.
8. الأسير محمد وجيه جميل وهدان / مخيم قلنديا رام الله موجود في سجن عتصيون منذ 32 يوماً.
9. الأسير سند عبد المجيد سلامه مزارعه / العيزريه موجود في سجن عتصيون منذ 34 يوماً.
10. الأسير معتصم شاكور محمود اشمر / الخليل موجود في سجن عتصيون منذ 19 يوماً.
11. الأسير إياد نادر احمد سليمان / بيت فجار بيت لحم موجود في سجن عتصيون منذ 27 يوماً.
12. الأسير مصعب ماهر محمود جماعات / أريحا العوجا موجود في سجن عتصيون منذ 19 يوماً.
13. الأسير أشرف معتصم أمين قفها / عين البيضاء طوباس موجود في سجن عتصيون منذ 46 يوماً.
14. الأسير يوسف صالح يوسف زهران / دير أبو مشعل رام الله موجود في سجن عتصيون منذ 21 يوماً.
- إلى جانب الأسرى الذين تمت زيارتهم، هناك أسرى آخرين يتواجدون في عتصيون في صحة جيدة ويرسلون سلاماتهم لأهلهم وهم:
1. عبد الرحمن عوض العروج / بيت لحم
2. خميس ناصر عيسى احببس / دير أبو مشعل رام الله
3. فهد سهيل عاشور / الخليل
4. سالم زهران / دير أبو مشعل رام الله
5. نضال هندية / رام الله
6. زيد أبو رياش / قلقيلية
7. خليل القميري / الخليل
8. إبراهيم الرجبي / الخليل
9. مامون الفروخ / الخليل

1. زكريا علي سمارة (39 عام) / نابلس. - تاريخ الاعتقال: 2024/9/26.
2. حسام مطيع عالول (48 عام) / نابلس. تاريخ الاعتقال: 2024/9/17.
3. سامر يوسف مشاركة (40 عام) / جنين. تاريخ الاعتقال: 2024/9/18.
4. عزت سمح تمام (42 عام) / نابلس. تاريخ الاعتقال: 2024/9/30.
5. محمود خالد محمود علاونة (26 عام) / البيرة - رام الله. تاريخ الاعتقال: 2024/9/27.
6. صبحي أحمد لداوي (58 عام) / نابلس. تاريخ الاعتقال: 2024/9/30.
7. محمود خالد محمود علاونة (26 عام) / جنين. تاريخ الاعتقال: 2024/9/28.
8. فادي خالد مصري (23 عام) / نابلس. تاريخ الاعتقال: 2024/9/21.
9. عاطف يوسف ابراهيم (18 عام) / طولكرم. تاريخ الاعتقال: 2024/9/11.
10. محمد أمجد يحيى (22 عام) / طولكرم. تاريخ الاعتقال: 2024/9/28.
11. أمير كمال ابوريال (24 عام) / نابلس. تاريخ الاعتقال: 2024/9/26.
12. محمود نايف عارضة (20 عام) / جنين. تاريخ الاعتقال: 2024/9/29.
13. حمزة فاروق أبو عبيد (18 عام) / جنين. تاريخ الاعتقال: 2024/9/29.
14. عمران محمد تايه (23 عام) / نابلس. تاريخ الاعتقال: 2024/9/25.
15. غسان سعد قاسم (26 عام) / نابلس. تاريخ الاعتقال: 2024/9/26.
16. أيمن عامر صبح (27 عام) / طوباس. تاريخ الاعتقال: 2024/9/23.
17. علي ياسر بني عودة (38 عام) / طوباس. تاريخ الاعتقال: 2024/9/11.

05:26	الضجر
06:51	الشروق
12:35	الظهر
15:49	العصر
18:21	المغرب
19:39	العشاء

مواقيت الصلاة

الطقس المنتظر اليوم والغد	عناينة	الجزائر	وهران
26°	27°	28°	27°
27°	28°	27°	27°

الشعب 24

عاهد فأوفى..
ترقية صناعة الدفاع
في خدمة الأمن والدفاع
الوطني والتنمية
الاقتصادية.



مع انطلاق الأسبوع الثقافي التاسع.. يوكي جون يؤكد: كوريا الجنوبية تتطلع لتقوية علاقاتها مع الجزائر

سنوات بسبب جائحة كورونا. وأوضح السفير الكوري في مداخلته، أن سفارة بلاده دأبت على مدى سنوات على تنظيم التظاهرات السنوية «أسبوع كوريا» بمشاركة الثقافة الكورية مع الشعب الجزائري، مثمنا التعاون والدعم الذي تقدمه وزارة الثقافة والفنون والجمعية الكورية العربية. وأوضح لدى إعلانه عن افتتاح الحدث الثقافي، أن الأسبوع الكوري التاسع سيستمر حتى 21 من أكتوبر الجاري، ويتضمن سلسلة من الفعاليات، ومنها عرض الطبعة السابعة عشرة من فعاليات قافلة الصداقة الكورية العربية، الذي تم يوم أمس، والعرض الخامس لفيلم كوري في إطار «مهرجان الفيلم ميكتا» يوم 12 أكتوبر، ومسابقة الخطابة باللغة الكورية، وذلك في دور العرض بالجزائر العاصمة، حسب برنامج مسطر مسبقا.

قال سفير جمهورية كوريا في الجزائر، يوكي جون، إن بلاده تتطلع إلى تقوية العلاقات الثنائية بين البلدين، وجعل الأسبوع الثقافي الكوري التاسع بداية لصداقة أعمق وأكثر ديمومة بين كوريا الجنوبية والجزائر وترقية المساعي المشتركة في الفن والثقافة والمجتمع إلى أرضية خصبة تبني عليها علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية أقوى.

آسيا قبلي

نظمت سفارة كوريا الجنوبية بالجزائر، ندوة صحفية، أمس الأول، بمناسبة افتتاح الأسبوع الكوري التاسع، وإعادة إطلاق قافلة الصداقة العربية-الكورية في طبعتها السابعة عشرة، حيث من المقرر أن يتضمن الحدث الثقافي برنامجا حافلا بالنشاطات في قاعات العرض، بعد انقطاع دام ثلاث

في عمليات لمفارز الجيش الوطني الشعبي خلال أسبوع

إحباط إدخال 13 قنطار «كيف» عبر الحدود مع المغرب



إيقاف 5 عناصر دعم للجماعات الإرهابية في عمليات متفرقة

تمكنت مفارز مشتركة للجيش الوطني الشعبي، بالتنسيق مع مختلف مصالح الأمن، خلال عمليات عبر النواحي العسكرية في الفترة ما بين 2 و8 أكتوبر الجاري، من توقيف 40 تاجر مخدرات وإحباط محاولات إدخال مزيد من 13 قنطارا من الكيف المعالج عبر الحدود مع المغرب، بحسب حصيلة عملياتية أوردتها، أمس الأربعاء، وزارة الدفاع الوطني. وأوضح نفس المصدر، أنه في سياق الجهود المتواصلة المبذولة في مكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة بكل أشكالها، نفذت وحدات ومفارز للجيش الوطني الشعبي، خلال الفترة الممتدة من 2 إلى 8 أكتوبر 2024، عديد العمليات التي أسفرت عن نتائج نوعية تعكس مدى الاحترافية العالية واليقظة والاستعداد الدائم لقوات المسلحة في كامل التراب الوطني. ففي إطار مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود، «أوقفت مفارز للجيش الوطني الشعبي 5 عناصر دعم للجماعات الإرهابية خلال عمليات متفرقة». أما فيما يتعلق بمحاربة الجريمة المنظمة «ومواصلة الجهود الحثيثة الهادفة إلى التصدي لآفة الاتجار

بالمخدرات ببلادنا، أوقفت مفارز مشتركة للجيش الوطني الشعبي، بالتنسيق مع مختلف مصالح الأمن خلال عمليات عبر النواحي العسكرية، 40 تاجر مخدرات وأحبطت محاولات إدخال 13 قنطارا و80 كيلوغراما من الكيف المعالج عبر الحدود مع المغرب، فيما تم ضبط 13364 قرصا مهلوسا، وجاء في الحصيلة ذاتها، أن مفارز للجيش الوطني الشعبي «أوقفت بكل من تمنراست، برج باجي مختار، إن صالح، إن قزام

وجانت، 126 شخصا وضبطت 44 مركبة، 171 مولدا كهربائيا، 90 مطرقة ضغط و3 أجهزة للكشف عن المعادن، بالإضافة إلى كميات من خليط خام الذهب والحجارة والمتفجرات ومعدات تفجير وتجهيزات تستعمل في عمليات التتقيب غير المشروع عن الذهب». كما تم في ذات السياق، توقيف 37 شخصا آخر وضبط 10 بناقد سيد، 4 مسدسات رشاشة من نوع كلاشنكوف ومسدس (1) آلي، بالإضافة إلى

81030 لترا من الوقود و2، 71 طنا من المواد الغذائية الموجهة للتهريب والمضاربة، وهذا خلال عمليات متفرقة عبر التراب الوطني». من جهة أخرى، تمكن حراس السواحل من إحباط محاولات هجرة غير شرعية بسواحلنا الوطنية، وإنقاذ 304 أشخاص كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع، فيما تم توقيف 160 مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة عبر التراب الوطني».

المجلس الشعبي الوطني

جلسة علنية للأسئلة الشفوية.. اليوم

يعقد المجلس الشعبي الوطني، اليوم الخميس، جلسة علنية تخصص ل طرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، بحسب ما أورد، أمس الأربعاء، بيان للمجلس. وتخص الأسئلة الشفوية قطاعات التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي، الشؤون الدينية والأوقاف، الداخلية والجماعات المحلية والتنمية العمرانية، المالية، الطاقة والمناجم، إلى جانب الشباب والرياضة.

إشهار

حجز 217 مليون سنتيم.. سيارات سياحية وأسلحة بيضاء

الإطاحة بشبكة تنظيم الهجرة غير الشرعية بالعاصمة

«انطلقت التحريات الميدانية التي أفضت إلى تحديد هوية 10 أشخاص تتراوح أعمارهم ما بين 26 و60 سنة، أغلبهم محترفون ومسوقون قضائيا في جنائيات وجنح مشددة، يقومون بعملية التحضير للهجرة غير الشرعية والتنسيق مع المرشحين للهجرة». وقد أسفرت العملية عن «حجز مبلغ مالي بالعملة الوطنية مقدر بـ217 مليون سنتيم وآخر بالعملة الأجنبية قدره 500 يورو، ثلاث (3) سيارات سياحية، محرك قوارب، منظار خاص بالملاحة البحرية، أسلحة بيضاء، صاعق كهربائي، قارورة غاز مسيلة للدموع ولوحات ترقيم مزورة». وبعد استكمال الإجراءات القانونية، تم تقديم المشتبه فيهم أمام النيابة المختصة إقليميا عن قضية تنظيم وتدريب رحلات الإبحار السري والهجرة غير الشرعية لإعداد جنائيات تهريب المهاجرين في إطار جماعة إجرامية منظمة. عابرة للحدود الوطنية»، وفقا لذات المصدر.

تمكنت مصالح أمن ولاية الجزائر من الإطاحة بشبكة إجرامية مكونة من 10 أشخاص، مختصة في تنظيم رحلات الهجرة غير الشرعية، بحسب ما أوردته، أمس الأربعاء، بيان لذات المصالح. أوضح المصدر، أن «مصالح أمن ولاية الجزائر، ممثلة في فرقة مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص بالمقاطعة الأولى للشرطة القضائية الجزائر وسط، تمكنت بداية الأسبوع الجاري من تفكيك شبكة إجرامية مكونة من 10 أشخاص مختصة في تنظيم وتدريب رحلات الإبحار السري من الشواطئ الجزائرية نحو شواطئ أجنبية، مع حجز جميع المعدات المستعملة في العمل الإجرامي، بما فيها القارب المجهز بمحرك بحري». وتعود القضية -يضيف البيان- إلى تلقي «معلومة أمنية مفادها، قيام مجموعة من الأشخاص بتنظيم رحلات إبحار سرية من الشواطئ الجزائرية نحو شواطئ أجنبية»، حيث

مؤتمر تطوير النطاق العريض في باريس

اتصالات الجزائر تتوج بـ«جائزة جيغا سيتي»

توجت مؤسسة اتصالات الجزائر بجائزة «جيغا سيتي إيكسلانس»، خلال مؤتمر «تطوير النطاق العريض، الذي احتضنته العاصمة الفرنسية باريس، وذلك بفضل خدمتها «إيدوم فيبر» (Idoom Fibre). بحسب ما أفاد به، أمس الأربعاء، بيان للمؤسسة العمومية. أوضح البيان، أن هذه الجائزة، التي تمنح من طرف لجنة تحكيم مكونة من خبراء دوليين، تسلط الضوء على «التزام اتصالات الجزائر بالابتكار والتميز في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتم اختيارها بفضل خدمة «إيدوم فيبر» (Idoom Fibre)، التي تضم حاليا حوالي 1.5 مليون زبون. ويعكس هذا الإنجاز -يضيف البيان- فعالية، جودة وموثوقية الخدمات التي تقدمها المؤسسة، مما يعزز مكانتها كشركة رائدة في سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر وإفريقيا».

طابع بريدي يحيي اليوم العالمي للبريد

صدرت الجزائر، بمناسبة اليوم العالمي للبريد، طابعا بريديا لإحياء هذه الذكرى التي يجري الاحتفال بها هذه السنة تحت شعار «150 عاما من الالتزام من أجل التواصل وتطوير الشعوب حول العالم»، بحسب ما أوردته، أمس الأربعاء، بيان لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. وأوضح المصدر ذاته، أنه وبمناسبة اليوم العالمي

للبريد، المصادف للتاسع من أكتوبر، تم إصدار طابع بريدي يجسد الشارة والشعار اللذين اختارهما الاتحاد البريدي العالمي لإحياء هذه الذكرى. ويرمز هذا اليوم -مثلا ذكرت الوزارة- إلى إنشاء «الاتحاد العام للبريد، بتاريخ 9 أكتوبر 1874 والذي أصبح يسمى بعدها بـ «الاتحاد البريدي العالمي».